السكان والتنمية
في المنطقة العربية

ICPD 30
المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

التحديات والآفاق بعد 10 سنوات من إعلان القاهرة 2013
13-14 أيلول/سبتمبر 2023، بيروت

E/ESCWA/CL2.GPID/ICPD/2023/Outcome document

الوثيقة الختامية

المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية: التحديات والآفاق
عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013

بيت الأمم المتحدة، بيروت، 13-14 أيلول/سبتمبر 2023

موجز

نظَّمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان – المكتب الإقليمي للدول العربية وجامعة الدول العربية، وبالشراكة مع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة – إقليم العالم العربي، المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية: التحديات والآفاق بعد عشر سنوات من إعلان القاهرة لعام 2013، يومَي 13 و14 أيلول/سبتمبر 2023.

وكان الهدف من المؤتمر توفير منصة تسمح للدول العربية وجميع الجهات المعنيَّة رصد التقدُّم المُحرَز في قضايا السكان والتنمية منذ إعلان القاهرة 2013، وتحديد الاتجاهات الناشئة، وعرض التجارب المثلى والناجحة، وتسليط الضوء على التحديات التي واجهتها في الوفاء بالالتزامات، واقتراح الحلول التي يمكن تنفيذها على مستوى السياسات من أجل تسريع تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013.

وخلُص المؤتمر إلى إعداد وثيقة ختامية تضمنت الرسائل الرئيسية التي صدرت عن حكومات الدول العربية ومختلف الجهات المعنيَّة خلال جلسات المؤتمر والتوصيات التي انبثقت عن نتائج المشاورات الثلاث مع أصحاب المصلحة التي نُظِّمت في أيار/مايو وحزيران/يونيو 2023. وقد تضمنت هذه الوثيقة الختامية توجيهات خاصة بالمنطقة، وخارطة طريق هدفها تسريع تنفيذ التزامات إعلان القاهرة لعام 2013. وسوف تصبّ هذه الوثيقة، إلى جانب نتائج تقرير الاستعراض الإقليمي، في تقرير الأمين العام حول "البرامج والتدخلات المتعلقة بتقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإسهامه في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 خلال عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة"[1].

(1) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لجنة السكان والتنمية، الدورة السابعة والخمسون (2024). متاح على صفحة الإنترنت التالية: https://www.un.org/development/desa/pd/events/CPD57.

2301935A

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	4-1	3
الفصل		
أولاً- الرسائل الرئيسية الصادرة عن المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية	25-5	4
ألف- الكرامة والمساواة	9-5	4
باء- الصِّحَّة الجنسيَّة والصِّحَّة الإنجابيَّة والحقوق الإنجابيَّة	13-10	4
جيم- الأزمات والتنقُّل	15-14	5
دال- المكان والاستدامة البيئية	18-16	5
هاء- آليات تسريع وتيرة التنفيذ	25-19	5
ثانياً- سير الجلسات ومضمون العروض.....	75-26	6
ألف- الجلسة الافتتاحية	34-27	6
باء- الجلسة التمهيدية	38-35	8
جيم- الجلسات العامة	74-39	10
دال- الجلسة الختامية	75	18
ثالثاً- المشاركون.....	76	18
رابعاً- الوثائق..... ..	77	18

المرفقات

المرفق الأول- السكان والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والآفاق عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013 - الرسائل الرئيسية والتوصيات الصادرة عن حوار البرلمانات العربية 19

المرفق الثاني- السكان والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والآفاق عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013 - الرسائل الرئيسية والتوصيات الصادرة عن حوار أصحاب المصلحة 21

المرفق الثالث- إعلان الشّباب الاستعراض الإقليمي السادس للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في المنطقة العربية - المشاورة الإقليمية لليافعين والشباب 23

مقدمة

1- نظَّمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان – المكتب الإقليمي للدول العربية وجامعة الدول العربية، بالشراكة مع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة – إقليم العالم العربي، المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية: التحديات والآفاق بعد عشر سنوات من إعلان القاهرة لعام 2013، الذي عُقد في بيت الأمم المتحدة في بيروت، يومَي 13 و14 أيلول/سبتمبر 2023.

2- وفّر المؤتمر منصَّةً مشتركة جمعت بين حكومات الدول العربية وجميع الجهات المعنيَّة لاستعراض إنجازات الدول العربية في تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013 الذي صدر عن المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية (المعقود في القاهرة، من 24 إلى 26 حزيران/يونيو 2013)، ولتبادل الدروس المكتسبة في قضايا السكان والتنمية. كما شكّل منبراً إقليمياً رفيع المستوى من أجل استعراض التقدُّم المُحرَز، وتحديد الثغرات والتحديات التي تواجهها الدول العربية في تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان القاهرة لعام 2013، إضافةً إلى استكشاف الحلول السياساتية الممكنة التي تتيح تسريع الإجراءات التي تهدف إلى الوفاء بهذه الالتزامات. وكان إعلان القاهرة لعام 2013 قد تناول تحديات التنمية والتحوّلات السّكانية في عالم عربي متغيّر في إطار المراجعة الرابعة التي تتناول تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي أقرّ في القاهرة في عام 1994. وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج قد شكّل نقطة تحوّل في معالجة قضايا السكان والتنمية إذ وضع الإنسان وكرامته وحقوقه في صميم الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وأكّد على دور السياسات السكانية في تمكين الأفراد وتحسين حياتهم وتحقيق رفاههم.

3- وقد توزّع برنامج عمل المؤتمر الحالي الذي عُقد يومَي 13 و14 أيلول/سبتمبر 2023 على عشر جلسات راجع خلالها المشاركون التقدُّم الذي أحرزته المنطقة العربية منذ اعتماد إعلان القاهرة لعام 2013، بواسطة عروض حول تقارير المراجعة الوطنية الطوعية قدَّمتها 17 دولة عربية وتناولت فيها التحديات، والفرص، والتجارب الناجحة والدروس المكتسبة. كذلك استعرض المشاركون في مناقشاتهم خلال جلسات أخرى المجالات الأساسية ذات الأولوية في ما يتعلق بالسكان والتنمية في المنطقة وفقاً لإعلان القاهرة لعام 2013، حيث ركّزوا على قضايا محدَّدة مثل الفقر وانعدام المساواة والإقصاء الاجتماعي، والصِّحَّة بما فيها الصِّحَّة الجنسِيَّة والإنجابية والحقوق الإنجابيَّة، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية والأزمات الإنسانية. كما ناقشوا البيئة التمكينية والوسائل الكفيلة بتسريع التقدُّم نحو الوفاء بالوعود التي خلُص إليها المشاركون في إعلان القاهرة لعام 2013.

4- فقد خلُص المشاركون في المؤتمر الإقليمي، الذي يُعتبر تتويجاً لمجموعة من الأنشطة المنفَّذة في إطار الإجراءات التي تصبُّ ضمن المراجعة الإقليمية السادسة التي تناولت التقدُّم المُحرَز في تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، إلى وثيقة ختامية تضمَّنت الرسائل الرئيسية التي أعربت عنها حكومات الدول العربية وغيرها من الجهات المعنيَّة خلال جلسات المؤتمر، إضافةً إلى جلسات التشاور الثلاث مع البرلمانيين وأصحاب المصلحة المختلفين ومجموعات الشباب التي نُظِّمت في أيار/مايو وحزيران/يونيو 2023. وتصبُّ هذه الوثيقة الختامية، إلى جانب نتائج تقرير المراجعة الإقليمية بشأن أهم التطوّرات منذ المراجعة الأخيرة في عام 2018[2]، في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول البرامج والتدخلات المتعلقة بتقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإسهامه في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 خلال عقد

(2) https://www.unescwa.org/ar/publications/six regional review of ICPD in the Arab Region.

العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيُرفع تقرير الأمين العام ضمن برنامج عمل الدورة السابعة والخمسين للجنة الأمم المتحدة للسكان والتنمية المقرر عقدها في نيسان/أبريل 2024 في نيويورك.

أولاً- الرسائل الرئيسية الصادرة عن المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية

ألف- الكرامة والمساواة

5- اعتماد وتنفيذ القوانين والسياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز الدور السليم الذي تضطلع به الأسرة، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات وفقاً للمعايير الدولية والإقليمية بما يضمن حصولهنّ على فرص متساوية والقضاء على التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي بما في ذلك العنف الأسري والعنف الجنسي، والتحرُّش في جميع الأماكن، والعنف الذي تيسّره التكنولوجيا، والممارسات الضارّة مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (أي ختان الإناث).

6- تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين ضمن جهود الحدّ من الفقر، ومواصلة الاستثمار في تعليم النساء والفتيات، واعتماد الميزانيات التي تراعي المساواة بين الجنسين بهدف تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى إدماج النساء في سوق العمل، وضمان المساواة في الأجر، والحدّ من الرعاية غير المدفوعة الأجر والأعمال المنزلية وإعادة توزيعها.

7- إعطاء الاستثمار في الشباب الأولوية من خلال تعزيز مشاركتهم في الحياة العامة ومساهمتهم في تحقيق التنمية المستدامة والسلم والأمن، ومن خلال وضع سياسات تضمن جودة التعليم التحليلي وبناء القدرات والمهارات الحياتية، بما فيها تلك التي تستجيب لاحتياجات سوق العمل وللثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة.

8- تعزيز البرامج والاستراتيجيات الخاصة بكبار السِّن، وإصلاح سياسات الحماية الاجتماعية من أجل تعزيز الشمولية وحصول جميع كبار السِّن على الخدمات الصِّحيَّة الشاملة والمراعية لمفهوم دورة الحياة، وحماية كبار السِّن من الإهمال وسوء المعاملة وتوفير حياة كريمة لهم.

9- تعزيز الجهود لإعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على التعليم الدامج، والمواد التعليمية الملائمة، وفرص العمل، والمستوى المعيشي اللائق، والخدمات الصِّحيَّة الجيدة، بما فيها خدمات الصِّحَّة الجنسيَّة والصِّحَّة الإنجابيَّة، والدعم النفسي والاجتماعي، والحماية الاجتماعية، والوصول إلى البيئة المبنيّة والرقميَّة، والأجهزة المُعيّنة والتكنولوجيا المساعِدة.

باء- الصِّحّة الجنسيّة والصِّحّة الإنجابيّة والحقوق الإنجابيّة

10- تعزيز الاستثمار في الصِّحَّة الجنسيَّة والصِّحَّة الإنجابيَّة وتنظيم الأسرة والحقوق الإنجابيَّة في جميع مراحل الحياة، وخاصة حقوق النساء والفتيات والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين واللاجئين والفئات المهمّشة، وتمكينهم من اتخاذ قرارات تستند إلى وقائع مستنيرة وتحسين قدرتهم على الحصول بسُبُلٍ آمنة على خدمات تنظيم الأسرة.

11- معالجة التحدّيات التي تواجه توافر المعلومات والخدمات الخاصة بالصِّحَة الجنسيَّة والصِّحَّة الإنجابيَّة وتنظيم الأسرة ضمن فئات الشباب واليافعين.

12- إدماج خدمات الصِّحَّة الجنسيَّة والصِّحَّة الإنجابيَّة في التغطية الصِّحيَّة الشاملة، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ منها، والاستثمار في القوى العاملة في هذا المجال، وتعزيز دور القابلات وبناء قدراتهنّ ومواءمة الجهود الوطنية مع الاستراتيجية الإقليمية للتمريض والقبالة لتوفير خدمات الصِّحَّة الجنسيَّة والصِّحَّة الإنجابيَّة وخدمات تنظيم الأسرة العالية الجودة، لا سيّما في المناطق المتأثّرة بالنزاعات.

13- تعزيز مشاركة مختلف القطاعات الاجتماعية ومعالجة المحدِّدات الاجتماعية في قطاع الصِّحَّة وإدراجها في السياسات والاستراتيجيات والبرامج المعنيَّة بما يضمن الحدّ من أوجه انعدام المساواة في قطاعات الصِّحَّة الجنسيَّة والصِّحَّة الإنجابيَّة وتنظيم الأسرة والموارد الطبيعية وتذليل التحديات التي تعرقل تحقيق أهداف إعلان القاهرة وأهداف التنمية المستدامة.

جيم- الأزمات والتنقُّل

14- إدراج ديناميكيات الهجرة والمهاجرين في الاستراتيجيات التي تهدف إلى الحدّ من المخاطر، وحماية حقوقهم واستباق عواقب الصدمات الخارجية، بما فيها الصدمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وأثرها المضاعف على الفئات الأكثر عُرضةً للخطر.

15- إدماج مفاهيم الوقاية من المخاطر وآلياتها والتَّصدّي للأزمات في المخططات التنموية، والاستفادة من التجارب السابقة في التعامل مع الأزمات المحتملة والاستعداد للتّصدّي لها على المستوى المحلي بهدف تعزيز مِنعة المجتمعات المحلِّيَّة إزاء الأزمات المتعدِّدة بما يضمن الاستمرار في تحقيق الأهداف السكانية والتنموية، وبناء مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود.

دال- المكان والاستدامة البيئية

16- اعتماد نماذج شاملة وقائمة على المشاركة في إعداد مخططات المدن تحقيقاً لاستدامتها، وإعداد وتنفيذ سياسات العمل المناخي التي تراعي المساواة بين الجنسين وتأخذ في الاعتبار التركيبة السكانية، وحقوق جميع الفئات، لا سيّما المهمَّشة منها، واحتياجاتها.

17- تزويد الدول الأقلّ نمواً وصغار المزارعين وذوي الدخل المحدود بتكنولوجيات ذات كلفة معقولة تمكنهم من التعامل مع آثار تغيُّر المناخ.

18- بناء الشراكات مع القطاع الخاص وتوسيع نطاق الاستثمار في الاقتصاد الأخضر في ضوء الطلب المتزايد على المنتجات الخضراء، والاستفادة من الفرصة بغية استحداث وظائف وتحقيق أهداف المناخ والاستدامة.

هاء- آليات تسريع وتيرة التنفيذ

19- تكثيف الجهود من أجل تغيير المواقف المجتمعية المحلية السلبية تجاه مختلف الفئات السكانية، والتأكيد على المساهمات الإيجابية التي يقدِمها الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السِّن داخل مجتمعاتهم المحليّة، ومكافحة التمييز ضدهم، وإزالة الحواجز الهيكلية التي تُمعن في تفاقم التمييز بين الجنسين وجميع أشكال العنف، من خلال المناهج المدرسية، والنهوض بدور الإعلام التقليدي والحديث والقادة المجتمعيين في صوغ خطاب إيجابي يحاكي حاجات مختلف الفئات السكانية وقضاياها.

20- اعتماد سياسات وطنية شاملة تدمج مختلف الأبعاد السكانية في تفاعلها المتبادل، وتأمين الأُطر المؤسسية والميزانيات المستدامة الضرورية والفعّالة، وتعميم النُّهُج القائمة على إعمال الحقوق، وتعزيز سيادة القانون ومؤسسات الحوكمة، والتنسيق المتعدِّد القطاعات.

21- التعاون مع الجهات المعنيَّة المتعدِّدة، بما فيها منظمات المجتمع المدني التي تمثِّل المجتمعات المحلية، والجمعيَّات النسائيَّة، ومنظمات الشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، وتعزيز إمكاناتهم بهدف المساهمة في تطوير السياسات السكانية وتنفيذها وتقييمها، والتخطيط الوطني والمحلي من دون إغفال تحديد الأولويات وإعداد الموازنات القائمة على المشاركة بين جميع هذه الجهات.

22- تعزيز الحوار وتبادل الخبرات بين بلدان المنطقة، وتوطيد التعاون في ما بينها من أجل توفير وتنفيذ الحلول التي تستهدف التحديات العابرة للحدود، بما فيها النزوح القسري وتغيُّر المناخ، وشحّ المياه، وانعدام الأمن الغذائي، وضمان الارتكاز إلى أُسس أفضل في معالجة الآثار السلبية للهجرة، ومكافحة الإتجار بالبشر، وتحسين العائدات الإنمائية المترتِّبة على الهجرة لما فيه من فائدة تعود على البلدان المرسِلة والبلدان المستقبِلة.

23- تكثيف التعاون والبرامج المشتركة بين الجهات المانحة والمنظّمات الدولية والإقليمية المعنيَّة بهدف تجنُّب الازدواجيَّة في الجهود التي تبذلها، وتعزيز فعالية التمويل من أجل تحسين قدرات المؤسسات، وتطوير البرامج السكانية والإنمائية وتنفيذها في المنطقة، لا سيّما في البلدان الأقلّ نمواً.

24- مواكبة تمويل التنمية المتزايد في احتياجات برنامج عمل السكان والتنمية وأهداف التنمية المستدامة؛ وتوجيه التمويل الوطني نحو تنفيذ أهداف إعلان القاهرة لعام 2013؛ وإنشاء صناديق تمويلية إقليمية مخصَّصة لقضايا محدَّدة؛ وتنفيذ الدول المانحة التزاماتها تجاه البلدان الأقلّ نمواً والبلدان التي تواجه تحديات اقتصادية نتيجةً للأزمات الإقليمية والعالمية وارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة وتغيُّر المناخ.

25- النهوض بقدرات المؤسسات؛ والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتحوّل الرقمي في مجال دعم الأنظمة الاحصائية وجمع البيانات والإحصاءات المفصَّلة المتعلقة بالسكان والتنمية وتعدادات السكان والمساكن، وتحليلها ونشرها، ووضع إطار يسمح برصد التقدُّم الذي أحرزته البلدان في تحقيق أهداف إعلان القاهرة لعام 2013، وربطه بأهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومؤشراتها، وبمؤشر السكان والتنمية المركَّب، والاستثمار في البحوث الوطنية والإقليمية من أجل دعم إعداد السياسات القائمة على الأدلّة.

ثانياً- سير الجلسات ومضمون العروض

26- تمحورت جلسات المؤتمر العامة العشر، إضافة إلى الجلسات الافتتاحية والتمهيدية والختامية، حول موضوع المؤتمر الرئيسي المتمثِّل في معالجة التحديات والآفاق بعد مرور عشر سنوات على إعلان القاهرة لعام 2013. وفي ما يلي نبذة عن كل جلسة وعن محاور النقاش.

ألف- الجلسة الافتتاحية

27- استُهلّت الجلسة الافتتاحية بعرض فيديو قصير استعرض مختلف المراحل التي سبقت هذا المؤتمر وأدَّت إلى انعقاده، بدءاً بالمؤتمر العالمي للسكان والتنمية في عام 1994 الذي انبثق عنه برنامج عمل القاهرة الذي وضع مبادئ حقوق الإنسان في صلب السياسات الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة، وكرّس دور الديناميات السكانية والمساواة بين الجنسين والحقوق المرتبطة بالصِّحَّة الإنجابيَّة، وصولاً إلى اعتماد إعلان القاهرة لعام

2013 الذي أكّد على التزام الدول العربية بأجندة السكان والتنمية وكان الهدف منه تحقيق التنمية المستدامة في ظل التحديات الإقليمية.

28- في الجلسة التمهيدية، تحدَّث كلٌّ من السيدة رولا دشتي، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا، والسيدة نتاليا كانم، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والسيدة هيفاء أبو غزالة، الأمينة العامة المساعدة ورئيسة قطاع الشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية، والسيدة فدوى باخده، المديرة الإقليمية للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة – المكتب الإقليمي للعالم العربي، والسيد هكتور حجار، وزير الشؤون الاجتماعية في لبنان.

29- استهل المتحدثون كلماتهم بتقديم أحرّ التعازي بضحايا الزلزال المفجع الذي ضرب المغرب والفيضانات المدمّرة التي اجتاحت ليبيا، وأعربوا عن أسفهم الشديد على وقوع آلاف الضحايا والمفقودين وأكّدوا على تضامنهم الكبير مع هذيْن البلديْن.

30- وأشارت السيدة رولا دشتي في كلمتها إلى أنَّ الوعود التي قطعتها الدول على شعوبها في اعتماد إعلان القاهرة لعام 2013 بتوفير فرص متساوية تتيح لهم النفاذ إلى الخدمات، ومنح الشباب مساحة لإطلاق العنان لطاقاتهم، وضمان المساواة بين الجنسيْن، والحفاظ على كرامة كبار السن، وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة لم تتحقق كما يجب في ظل انتشار النزاعات، وتفشي الفقر، وتفاقم اللامساواة، وانخفاض مؤشر المساواة بين الجنسين، وارتفاع أعداد النازحين واللاجئين، وتفاقم معدلات البطالة في صفوف الشباب، واتِّساع الفجوة بين الجنسين وإقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة، وعدم حصول كبار السن على حقوقهم الكاملة، وانتشار ظاهرة الزواج المبكر والتَّسرُّب المدرسي، وعدم حصول جميع النساء على حقوقهنَّ المتعلِّقة بالصِّحَّة الإنجابيَّة. وذكرت أنَّ هذه الوقائع تضاف إلى جانب مشكلة تغيُّر المناخ التي ترخي بظلالها على مختلف الفئات الهشة، وتُعمِّق أوجه انعدام المساواة والأمن في ظل ضعف الإدارة الرشيدة والافتقار إلى البيانات والمؤشرات اللازمة، وضعف التنسيق بين الجهات المعنيَّة وانخفاض التمويل. لذا، دعت الأمينة التنفيذية للإسكوا إلى بناء بيئة داعمة مستدامة تساهم في تعزيز فرص تحقيق المساواة، وتمكين جميع الفئات من المساهمة في مجتمعاتهم، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء مجتمعات مرنة. وختمت السيِّدة الدَّشتي كلمتها بالتأكيد على ضرورة تعزيز الشراكات المتعدِّدة الأطراف داخل البلدان، ودعم التعاون الإقليمي والدولي من أجل إحداث التغيير المنشود.

31- استعرضت السيدة نتاليا كانم التغيُّرات الإيجابية الهامَّة التي شهدتها المنطقة العربية منذ 30 عاماً، مثل ارتفاع متوسط العمر المتوقع، وانخفاض وفيات الأمَّهات، وتعزيز الخيارات في مجال الصِّحَّة الإنجابيَّة، من غير أن تغفل ذكرَ التباين والفجوة الواسعة النطاق في هذه الإنجازات بين البلدان العربية وداخلها والتي لا تنفكُّ تتفاقم بفعل الأزمات المتداخلة والاتجاهات الكبرى الناشئة كالنزاعات، والتداعيات الدائمة الناتجة عن جائحة كوفيد-19، وتغيُّر المناخ والكوارث الطبيعية التي تُمعن في إشعال العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتقوِّض قدرة النساء والفتيات على حماية حقوقهن. كذلك سلطت الضوء على موضوع اللاجئات والنازحات في ظل ضعف قدرتهن على النفاذ إلى خدمات الصِّحَّة الجنسيَّة والصِّحَّة الإنجابيَّة، والمخاطر المتزايدة التي تحيط بهنّ كالعنف، والاستغلال والاعتداء الجنسي، وزواج الأطفال القسري. كما أشارت إلى ضرورة الاستثمار في صِّحَّة النساء والفتيات، وفي تعليمهن، وحقوقهن وفي قدرتهن على التصرف من أجل إرساء أسس المساواة بين الجنسين، وتحقيق التقدُّم والرَّخاء في المجتمعات. وشدَّدت السيِّدة كانم على ضرورة القضاء على الحواجز الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية التي تحول دون تفعيل إمكانات النساء والشباب في المنطقة. واستعرضت في ختام كلمتها بعض التدخلات التي تساهم في إحراز تقدُّم، ومنها تعزيز الإرادة السياسية، وتمكين النساء والشباب، وتحسين سُبُل جمع البيانات وتحليلها، وإدراج احتياجات النساء والفتيات المتعلقة بالصِّحَّة والسلامة في خطط التَّأهُّب،

والتَّصدّي والتعافي، ووضع النساء والشباب في صلب الجهود الرامية إلى الحدّ من آثار تغيُّر المناخ والتكيُّف مع تبعاتِه.

32- وقالت السيدة هيفاء أبو غزالة إنَّ هذا المؤتمر يحسِّن فهم أوجه الترابط والتكامل في ما بين برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، والتقدُّم المُحرَز الذي كشفته المراجعة وأبرزها انخفاض معدلات وفيات الرضَّع، وتحسُّن ظروف الصِّحَّة الإنجابيَّة، وارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس. وأشارت السيدة أبو غزالة إلى أن هذه الإنجازات لا تزال جزئيَّةً، وتتفاوت بين بلد وآخر وبين منطقة وأخرى داخل البلد نفسه. وذكرت أنّ مشاكل أخرى عديدة تُضاف إلى التحديات القائمة أساساً، مثل جائحة كوفيد-19، وتغيُّر المناخ، والتغيُّر الديمغرافي، وأنّ معالجتها تتطلَّب تحقيق توازنٍ متناغمٍ وديناميكيٍ في العلاقة بين السكان والتنمية، وتماسكٍ في المصالح العربية المشتركة والتزامٍ بالعمل الجماعي وتنسيقٍ يرتكز إلى أسسٍ راسخة. لذلك كثَّفت جامعة الدول العربية جهودها في مواجهة هذه التحديات. ولعلّ إنشاء المجلس العربي للسكان والتنمية في عام 2019 من أجل تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (1994)، وإعلان القاهرة لعام 2013، وإعلان 28 تشرين الأول/أكتوبر من كل عام اليوم العربي للسكان والتنمية، كلُّها دلالاتٌ بارزة على الالتزام والتنسيق، ويُضاف إليها اهتمام الجامعة بقضايا الشباب وبتطوير الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن، وبعقد منتديات تستهدف الشباب والمجتمع المدني على هامش القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

33- بعد أن أشارت السيدة فدوى باخده إلى أهمية هذا المؤتمر في توفير فرصة لتبادل وجهات النظر بشأن التحديات التي تواجهها البلدان العربية في مجالات متعدِّدة كالتعليم، والأزمات الإنسانية، والتَّحوُّلات التكنولوجيَّة السريعة، تناولت الصِّحَّة الإنجابيَّة والصِّحَّة الجنسيَّة وما يترتَّب عليها من عوائق، ومن صعوبةٍ في حصول الشباب اليافع على خدمات الرعاية في مجال الصِّحَّة الإنجابيَّة، وقلة اهتمام كبار السِّن بصِّحّتهم الجنسيَّة، وتفشّي العنف، وانتشار الأوبئة، وضعف الجهاز المناعي للإنسان، والإجهاض غير الآمن الذي يُعتبر السبب الرئيسي لوفيات الأمهات، والمعوِّقات التي تحدُّ من إمكانيَّة حصول المرأة على خدمات الصِّحَّة الجنسيَّة والصِّحَّة الإنجابيَّة، وعلى تغذية سليمة. وتضاف إلى هذه العوائق التَّحدِّيات النَّاشئة مثل تغيُّر المناخ، والكوارث الطبيعيَّة، والحروب، والأعباء المترتِّبة عليها من نزوح ومشاكل اقتصادية واجتماعية. وبالتّالي، لا بدَّ من تكثيف الجهود التي تبذلها الجهات المعنيَّة من أجل بلوغ أهداف التنمية كلّ في مجال اختصاصها، وذلك من خلال تعزيز الدور التكميلي والتشاركي الذي يضطلع به المجتمع المدني وتطبيق أسس الحوكمة الرشيدة في إعداد السياسات العامة للتنمية، والتأكيد على التعاون مع مختلف الجهات المعنيَّة في سعيها إلى تفعيل دور الشباب في المبادرة، والإصغاء إلى آرائهم والتَّعبير عن احتياجاتهم بشأن الصِّحَّة الجنسيَّة.

34- شدَّد الوزير هكتور حجار على ضرورة إعداد خطط تنفيذية واستراتيجية للسكان والتنمية تحفظ لكل بلد خصوصيَّته الثقافية والديمغرافية والتاريخية، وضرورة توفير الرِّعاية اللازمة للفئات الهشّة في المجتمعات كالأطفال المشردين، والمتسرِّبين من المدارس، واليتامى، وكبار السِّن، والمرضى، والفقراء، والأشخاص ذوي الإعاقة، ودمجهم بطريقة فاعلة في المجتمع. كما أشار إلى مشكلة تسارع النمو السكاني في المنطقة العربية، لا سيّما في لبنان الذي يعاني أساساً من أعباء النزوح، وتفاقم هجرة الشباب وآثارها السلبية على الإنتاج. وفي ختام كلمته، أكَّد على التزام لبنان ببرنامج عمل مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية، والأهداف الإنمائية لعام 2030، وعلى مواصلة الجهود اللازمة على صعيدي المتابعة والتخطيط الاستراتيجيّين، وتأمين الاستقرار الاجتماعي.

باء- الجلسة التمهيدية

35- تضمَّنت الجلسة التمهيدية عرض نتائج تقرير المراجعة الإقليمي حول التقدُّم الذي أحرزته المنطقة العربية في تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013.

36- تولّت إدارة هذه الجلسة السيدة هيفاء أبو غزالة التي أشارت إلى أنَّ الاهتمام بالقضايا السكانية والإنسانية في المنطقة العربية كان قد تراجع بفعل المشاكل المتشعبة التي تعاني منها المنطقة، غير أنّ هذه القضايا عادت لتحظى باهتمام الجهات المعنيَّة، ومن بينها جامعة الدول العربية، والمؤتمر الأخير الذي عُقد في القاهرة والمقررات الصادرة عنه كانت لخير دليل. فأبرز هذه المقررات أوصت بتعزيز الدور الذي يؤديه المجلس القومي للسكان، وتحسين التعاون الشامل بين المؤسسات الحكومية، وعقد المؤتمر الدولي للصِّحَّة والتنمية. وأشادت أيضاً بالجهود التي تبذلها بعض الدول العربية في إعداد سياسات سكانية.

37- قدَّمت السيدة مهريناز العوضي، مديرة مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة في الإسكوا، لمحة عامة حول عملية المراجعة الإقليمية السادسة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في المنطقة العربية. استهلت السيدة العوضي مداخلتها بالتطرُّق إلى أهمية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمحاور التي شدَّد عليها معدُّو إعلان القاهرة لعام 2013. أضافت أنَّ سرعة تفاقم التحديات منذ إعلان القاهرة لعام 2013 حال دون تمكّن البلدان من صدّ هذه التحديات في ما حقَّقته من إنجازات، وأشارت إلى أهمّ البيانات والإحصاءات التي تشمل مجالات الفقر، والبطالة في صفوف الشباب، والديون، وارتفاع نسبة المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية، والضعف من حيث مشاركة المرأة في الأنشطة السياسية، والعنف ضد النساء، وشحّ المياه. كذلك أكَّدت على ضرورة إدراك ماهية مختلف الاحتياجات والمعوقات التي تواجه كبار السِّن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأطفال والنساء في صفوف المهاجرين واللاجئين وتلبيتها وتذليلها وفقاً للمقتضى. واستعرضت السيدة العوضي العناصر الرئيسية الثلاثة التي تقوم عليها المراجعة الإقليمية، وهي المشاورات والحوارات الإقليمية مع الجهات المعنيَّة، ودعم الدول الأعضاء في إعداد المراجعة الوطنية ورفع التقرير الإقليمي إلى الأمين العام للأمم المتحدة ليُصار إلى عرضه خلال الدورة السابعة والخمسين للجنة السكان والتنمية. كما عرضت المتحدثة بشكل مقتضب مراحل إنجاز المراجعة الإقليمية بين الأعوام 2022 و2024، ومنهجية عمل الإسكوا في مجالي التنمية والسكان.

38- استعرضت السيدة ليلى بكر، المديرة الإقليمية في صندوق الأمم المتحدة للسكان – المكتب الإقليمي للدول العربية، أبرز الإنجازات والتوصيات التي وردت في تقرير الاستعراض السادس للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في المنطقة العربية: عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013 الذي أعدَّته الإسكوا بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وجامعة الدول العربية. فأشارت السيدة بكر إلى تحسُّن الإرادة السياسية الذي تُرجِم تحسُّناً في الإنجازات لجهة تعزيز تمكين النساء والفتيات اقتصادياً؛ وتفعيل دمجهن في سوق العمل؛ وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة في المنطقة؛ وتوسيع نطاق السياسات العامة والخدمات في مجالي الصِّحَّة الجنسيَّة والصِّحَّة الإنجابيَّة؛ وتعزيز القوانين المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي؛ وتراجع معدلات زواج الأطفال في بعض البلدان العربية؛ وتعزيز المبادرات الداعمة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كبار السِّن والشباب في محاولة لعدم إهمال أحد. كذلك، استعرضت المتحدثة الأولويات ضمن الجهود الهادفة إلى تحقيق رؤية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبلوغ أهداف التنمية المستدامة التي تتمثل بشكل أساسي في بناء القدرات المؤسسية، وتوخّي الكفاءة في تخصيص الموارد؛ والاستثمار في البحوث وتحليل البيانات كنَهج لوضع البرامج والسياسات الفعّالة؛ والاستثمار في الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ واعتماد النَّهج القائم على المشاركة في صياغة السياسات العامة؛ وتضمين منظور النوع الاجتماعي في السياسات العامة التنموية؛ وتنفيذ تشريعات جديدة للقضاء على التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي؛ وتعزيز أنظمة الحوكمة القائمة على حقوق واحتياجات مختلف الفئات السكانية؛ وإدراج خدمات الصِّحَّة الجنسيَّة والصِّحَّة الإنجابيَّة في برامج التغطية الصِّحيَّة الشاملة من دون أي تمييز؛ والتصدي للتحديات العابرة للحدود عن طريق تنظيم حوارات إقليمية، والتعاون مع الشركاء وتبادل الخبرات داخل الإقليم وخارجه.

جيم- الجلسات العامة

1- الجلستان الأولى والثانية: عشر سنوات على إعلان القاهرة لعام 2013: التقارير الطوعية للبلدان الأعضاء

39- ركّزت الجلستان العامّتان الأولى والثانية على التقدُّم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تنفيذ إعلان القاهرة بعد عشر سنوات على اعتماده في عام 2013.

40- تولّت السيدة شعاع الدسوقي، وهي وزير مفوض، مديرة إدارة السياسات السكانية في جامعة الدول العربية، إدارة هاتين الجلستيْن. وقدَّم ممثلو الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، ودولة فلسطين، وقطر، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن عروضاً مرئيّة وتقارير تناولوا فيها التقدُّم المُحرَز في تنفيذ التوصيات الصادرة عن إعلان القاهرة للسكان والتنمية، وركّزوا على التحديات، والتجارب الناجحة، والأولويات القائمة والناشئة والدروس المكتسبة.

41- أجمع الممثلون الوطنيون في عروضهم على أنَّ هذه المراجعة الإقليمية حصلت في ظلِّ ظروف صعبة زادت من حدَّتِها التَّداعياتُ المتشابكة المترتِّبة على جائحة كوفيد-19، والآثار السلبية الناجمة عن تغيُّر المناخ، وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة، والتحديات الاقتصادية العالمية، وتداعيات الحرب في أوكرانيا، وأزمات النزوح. ولكنَّ الدول نجحت، رغم هذه الظروف وبنسب متفاوتة، في تحقيق بعض الإنجازات في مجالات مختلفة، غير أنَّ الإنجازات لا تزال دون الأهداف المنشودة وتحتاج إلى مزيد من الجهود. أمّا أبرز الانجازات فقد تركزّت في مجالات التعليم، والصِّحّة الإنجابيَّة والصِّحّة الجنسيَّة، وتمكين المرأة، والاستراتيجيات السُّكانيَّة والسِّياسات الوطنيَّة المراعية لقضايا السكان. كما بيّنت هذه العروض التَّحديات المشتركة التي تواجهها الدول العربية، ومنها النقص في البيانات والإحصاءات وضرورة تطويرها والاستثمار فيها، والنزوح الداخلي والخارجي الناتج عن النزاعات والعوامل الطبيعية الناجمة عن تغيُّر المناخ. وهذه التحدِّيات كلُّها تلقي عبئاً إضافياً، وإن بنسبٍ متفاوتة، على اقتصادات هذه الدول التي تعاني أساساً بمعظمها من واقع مرهقٍ لا يُستهان به.

42- كذلك تضمّنت العروض تشديداً على أهمية الشراكات إنْ على المستوى المحلي، على شكل تعاون بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، أم على المستويين الإقليمي أو الدولي من أجل تسريع وتيرة تنفيذ التزامات إعلان القاهرة، وتحقيق استدامة المناخ، ومواكبة التحوّل الرقمي، ومعالجة مشكلة النزوح. وركّز المتحدثون على ضرورة استرشاد البلدان، كلّ بحسب حاجاته، بالإنجازات والممارسات والتجارب الإيجابية في بلدان أخرى داخل المنطقة العربية.

43- تلا العروض نقاش طرح خلاله المجتمعون استفساراتهم وتبادلوا مداخلاتهم ومقترحاتهم. فأعرب ممثل الجزائر عن أهمية الخطط السكانية في بلاده حيث يضمنها دستور عام 2020 في مجموعة من موادّه التي تتناول شؤون المرأة وحقوقها في الصِّحّة وحقوق الطفل. وأشار ممثل تونس إلى أن البلدان التي تتسبَّب أنشطتها الاقتصادية بجزء كبير من تبعات تغيُّر المناخ ملزمةٌ تحمُّل مسؤولياتها والوفاء بتعهداتها، وتقديم المساعدة إلى البلدان المتضرِّرة. وأشار ممثل الأردن إلى أن المرحلة المقبلة هي مرحلة الذكاء الاصطناعي الذي قد يلغي بعض الوظائف وتساءل إذا كانت الدول العربية قد فكّرت في إعداد ترتيبات واستراتيجيات تهدف إلى حلّ المشكلات التي قد تنشأ في هذه المرحلة. وطرح بعض المشاركين أسئلتهم حول كيفيَّة تطبيق الاستراتيجيات السكانية وتمويلها بحيث لا تبقى حبراً على ورق. فأشار ممثل اليمن إلى توفّر الإرادة السياسية قبل التفكير بالتمويل، وأضاف ممثل مصر أنَّ الاستراتيجيات لا تُنفَّذ كلها إلاَّ في حالات نادرة لكنَّ إنجاز 60 في المائة منها يُعتبر جيداً.

كذلك أكَّد المشاركون على أهمية تضافر الجهود داخل البلد الواحد بهدف تطبيق الاستراتيجيات وحيث الأولوية للتنسيق يليه رصد التمويل اللازم[3].

2- الجلسة الثالثة: الرسائل الرئيسية المنبثقة عن المشاورات الإقليمية مع مختلف الجهات المعنيَّة بالمراجعة العشرية لإعلان القاهرة لعام 2013[4]

44- تولت إدارة هذه الجلسة السيدة سلمى النمس، مسؤولة أولى للشؤون الاجتماعية في مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة في الإسكوا. وقد استفادت الجهات المعنيَّة من هذه الجلسة كمنبر مفتوحٍ لتقديم نتائج المشاورات الإقليمية التي نُظِّمت خلال المراجعة الإقليمية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية التي سبقت انعقاد المؤتمر العربي الإقليمي.

45- استعرضت السيدة نجاة صليبا، وهي نائبة في البرلمان اللبناني، الرسائل الرئيسية الصادرة عن الحوار الإقليمي مع البرلمانيين العرب. فأشارت في مداخلتها إلى أن التحديات التي تطرحها مشاكل السكان لا تقتصر على دولة واحدة أو فئة معيَّنة إنَّما تطال كافة المجتمعات وهذا يستدعي جهوداً مستمرة وممنهجة ومتناسقة بتنمية المجتمعات العربية وربطها بالتشريعات اللازمة. وسلَّطت المتحدثة الضوء على مجموعة من الإنجازات العلميَّة والحلول المستدامة التي حققتها المنطقة العربية على الرغم من التحدِّيات الكثيرة التي تواجهها، ومنها التطوّر التكنولوجي وإطلاق الإمارات العربية المتحدة صاروخ فالكون 9 في آذار/مارس 2023، ومشاركة رائد فضاء إماراتي في رحلة إلى الفضاء، فضلاً عن المدن الذكية المستدامة مثل العلا والدار البيضاء، والمشاريع المستدامة في الخليج العربي الهادفة إلى تنظيم إنتاج التمور، وتنظيم أنشطة دولية مثل مونديال قطر، وقمَّة حول تغيُّر المناخ في شرم الشيخ، والتقدُّم الذي أحرزته المرأة في المجالَين الاقتصادي والسياسي. كذلك عدَّدت السيدة صليبا بعض المداخل التي يمكن أن يستعين بها البرلمانيون في تعزيز الرقابة على التشريعات والإصلاحات السكانيَّة والتنمويَّة، ثم تلت التوصيات التي خلُص إليها المشاركون في حوار البرلمانات العربية حول الاستعراض الإقليمي السادس للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في المنطقة العربية الذي انعقد عبر شبكة الإنترنت في 11 أيار/مايو 2023. وقد توزَّعت هذه التوصيات المبوّبة على أربع فئات هي التأكيد على متابعة أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان القاهرة لعام 2013، وأهمية العمل البرلماني في تحقيق هذه الأهداف ووضع التشريعات ذات الصلة ؛ ومعالجة التداعيات المترتّبة عن التحديات العالمية والإقليمية والوطنية التي واجهتها البلدان العربية خلال السنوات الماضية ؛ وإعادة التفكير في أولويات السكان والمقاربات اللازمة لتحقيق الأهداف السكانية والتنموية.

46- استعرضت السيدة لمياء عبد الغفار خلف الله، مديرة برامج، الجمعية السودانية لتنظيم الأسرة، الرسائل الرئيسية الصادرة عن حوار الجهات المعنيَّة بالاستعراض الإقليمي السادس لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي انعقد عبر شبكة الإنترنت في 1 حزيران/يونيو 2023. فاستهلَّت مداخلتها بالتعريف بالجهات المعنيَّة، أي منظمات المجتمع المدني، بما فيها منظمات الشباب والنساء، والقطاع الخاص والمؤسسات البحثية والأكاديمية المعنيّة بقضايا السكان وحقوق الإنسان والتنمية في المنطقة العربية، تلاها تعداد أبرز التوصيات ومن بينها تعزيز الاعتراف بدور مؤسسات المجتمع المدني في توفير الخدمات الصِّحيَّة والإنسانية، وتطوير وتدعيم

(3) تتوفر بعض هذه التقارير والعروض على الموقع الإلكتروني للمؤتمر على الرابط التالي: https://www.unescwa.org/events/challenges-prospects-2013-cairo-declaration.

(4) تتوفر هذه الرسائل والتوصيات على الموقع الإلكتروني للمؤتمر على الرابط التالي: https://www.unescwa.org/events/challenges-prospects-2013-cairo-declaration.

الشراكات المتعدّدة الأطراف، وتفعيل دور المجتمع المدني في المساهمة في إعداد التشريعات ذات الصلة بالسكان والتنمية.

47- واستعرض السيد أحمد عمّار عبد الظاهر، وهو مدرِّب وعضو في شبكة تثقيف الأقران الدولية في تونس، الرسائل الرئيسية الصادرة عن المشاورة الإقليمية لليافعين والشباب حول الاستعراض الإقليمي السادس لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي انعقد يومَي 22 و23 حزيران/يونيو 2023 في تونس بالتعاون بين صندوق الأمم المتحدة للسكان – المكتب الإقليمي للدول العربية، وجامعة الدول العربية بالشراكة مع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة – إقليم العالم العربي، والمعهد العربي لحقوق الإنسان، وشبكة تثقيف الأقران الدولية. فأشار بدايةً إلى أن شباب المنطقة العربية تكاتفوا وحشدوا جهودهم وضمّوا أصواتهم دعماً لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2023. ودعا شباب المنطقة العربية والدول الأعضاء، والحكومات، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والأمم المتحدة، وجهات أخرى من صانعي القرارات إلى حثّ الجهود من أجل تنفيذ التوصيات الصادرة عن المشاورة المذكورة. ولتحقيق هذا الهدف، لا بدّ من إشراك جميع الأطراف المعنيَّة في إعداد سياسات التنمية المستدامة وفي تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان القاهرة لعام 2013.

3- الجلسة الرابعة: حقوق الإنسان والكرامة وتحقيق المساواة: الأولويات والتحديات والآفاق في المنطقة العربية

48- ركّز المشاركون في هذه الجلسة على قضايا الكرامة والمساواة في المنطقة العربية، فناقشوا الأولويات الواجب معالجتها، بما فيها تعزيز النُّهُج القائمة على حقوق الإنسان، والآثار المترتبة على انعدام المساواة، والإقصاء والتمييز. كذلك قدّموا بعض الممارسات الواعدة والحلول الممكنة في مجال السياسات العامّة ضماناً لحياةٍ أكثر كرامة للجميع.

49- تولّت إدارة الجلسة السيدة حنين أبو غوش، وهي إعلامية ومتحدثة تحفيزية من دولة فلسطين، فطرحت مجموعة من الأسئلة على كل من السيد خالد أبو إسماعيل، وهو خبير اقتصادي أول في الإسكوا، والسيد زافيريس تزاناتوس وهو خبير اقتصادي ومستشار أول حول استراتيجيات التنمية والسياسة الاجتماعية في الأردن، والسيدة لينا أبو حبيب وهي مديرة معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطَنة في الجامعة الأميركية في بيروت، والسيد كريستوفر ماكيفور وهو الممثل الإقليمي للشرق الأوسط وأورآسيا في منظمة HelpAge الدولية في الأردن، والسيد غسان صبري وهو مدرب في لغة الإشارة في المعهد العالي لعلوم الإنسان في تونس. وقد تمحورت أسئلتها حول مواضيع عدة منها التحديات في مجال الفقر وانعدام المساواة كونها عوائق أساسية تعرقل جهود التنمية المستدامة، والأدوات المبتكرة المتاحة الخاصة بالسياسات العامّة الهادفة إلى التصدّي لهذه التحديات في مختلف السياقات؛ وتوفير شروط العمل اللائق والمساواة؛ ودمج كبار السّن كونهم مساهمون إيجابيون في الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية؛ وتسخير التكنولوجيا لتعزيز حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على فرص التعليم والعمل؛ وتحقيق المساواة بين الجنسين ومواجهة التمييز ضد المرأة؛ وتمكين الشباب وتشجيعهم على المبادرة والمشاركة في الحياة العامة.

50- وتضمّنت رُدود المتحدثين إشارة إلى أنَّ المنطقة العربية ما زالت تواجه تحدّيين رئيسيين هما الفقر وانعدام المساواة، غير أنَّ الأرقام ذات الصلة تختلف باختلاف أدوات القياس المعتمَدة ونوع المؤشرات المستخدَمة من كمّيَّة، أو نوعيَّة، أو أحاديَّة أو مُركَّبة. فللفقر مسببات عديدة أبرزها الصراعات والظروف الصعبة التي تعيشها البلدان العربية، لذا لا بدّ من تبيان أسباب الفقر وفهمها وتوفير الحلول المناسبة للقضاء عليها. كذلك شدَّد المشاركون على أهمّيَّة مقاربة البطالة من دون حصرها بفئة سكانية معيَّنة، كالشباب أو النساء، بل مقاربتها

من منظور عام. وتبيَّن أنَّ تقدُّماً قد حصل في بعض القطاعات، وأُدخلت بعض التعديلات القانونية إلا أنَّ مؤشِرات العنف ضد المرأة لا تزال مرتفعة لا سيّما في أوساط المهاجرات واللاجئات، ودور المرأة الرعائي لا يزال غير معترف به، وكذا مشاركتها الخجولة في الأنشطة السياسية والاقتصادية. لذا، لا بدّ من بناء عقد اجتماعي جديد، وتغيير بعض جوانب المنظومة الاجتماعية التي تعوق حصول النساء على الفرص نفسها كما الرجال من دون أيِّ تمييز، وإحراز مزيد من التقدُّم من حيث المساواة بين الجنسين والحرية والمساءلة للنهوض بوضع المرأة. كذلك ركَّزت الرُّدود على ضرورة إذكاء وعي كبار السِّن بحقوقهم، وتعزيز التفاعل بينهم وبين الشباب لما لهذه العلاقة من فائدة متبادلة على الطرفين، إذ تتحسن مهارات التواصل عند الشباب ويكتسب كبار السِّن مهارات تكنولوجية تساعدهم في الولوج إلى منصات المعلومات الهامة، لا سيّما منها منصّات المعلومات الصِّحيَّة. وشدَّد المتحاورون على أهمية نشر المعارف في صفوف الأشخاص ذوي الإعاقة بكافة الوسائل المتاحة، والاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز قدراتهم واستقلاليتهم وفتح المجال أمامهم لتحصيل العلم، والحصول على فرص عمل، وعلى المعلومات لا سيّما تلك المتعلِّقة بحقوقهم وبالخدمات المتوفرة لهم.

4- الجلسة الخامسة: جلسة رفيعة المستوى حول إنجازات السياسات السكانية: الروابط والمساهمات في أجندة التنمية الاجتماعية والاقتصادية

51- جمعت هذه الجلسة بين صانعي السياسات رفيعي المستوى حيث بحثوا في التجارب والإنجازات والتحديات التي واجهتها بلدانهم في صياغة السياسات السكانية وتنفيذها وفي إدماج قضايا السكان في السياسات العامة والخطط التنموية.

52- تولت إدارة الجلسة السيدة مها الرباط، وهي وزيرة الصِّحَّة والسكان السابقة في مصر، وأستاذة في الصِّحَّة العامة في جامعة القاهرة. فطرحت مجموعة من الأسئلة على كلٍّ من السيدة منى عثمان آدن، وهي وزيرة المرأة في جيبوتي، والسيد محمد علمي إبراهيم وهو وزير العمل والشؤون الاجتماعية في الصومال، والسيد محمد علي تميم وهو نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط في العراق، والسيد هكتور حجار وهو وزير الشؤون الاجتماعية في لبنان، والسيد محمد يوسف الزيداني وهو وزير التخطيط المكلّف في ليبيا، والسيد قاسم محمد بحيبح وهو وزير الصِّحَّة العامة والسُّكان في اليمن.

53- تمحور السؤال العام حول التَّدابير التي يجب اتخاذها من أجل تحقيق التكامل والتماسك بين السياسات السكانية وغيرها من السياسات العامة بغية الدفع قُدُماً بإجراءات التنمية المستدامة ومنها التدابير المرتبطة بتوظيف الشباب والتعليم؛ والإنجازات الرئيسية في السياسات السكانية والتحديات التي تعترض تنفيذها؛ والشراكات والتعاون على المستويين الإقليمي والدولي بهدف تطوير السياسات السكانية؛ ودور التكنولوجيا في تحسين السياسات؛ والاستراتيجيات المعتمَدة في إشراك المجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنيَّة.

54- ورداً على هذه الأسئلة، استعرض المتحاورون مجموعة من السياسات والخطط الحكومية التي وضعتها الدول المشاركة بهدف تعزيز فرص دخول الشباب إلى سوق العمل، وتحسين العدالة الاجتماعية وتمكين المرأة. كذلك شدَّدوا على أهمية الشراكات الدولية، لا سيّما في البلدان التي تمرُّ بمراحل ما بعد النزاعات، والشراكات مع المنظمات الإقليمية، لا سيّما مع الإسكوا وجامعة الدول العربية من أجل النهوض بقضايا السكان في المنطقة. وتوقفوا عند مشكلة عدم تناسب المناهج التعليميَّة في المنطقة العربية مع احتياجات سوق العمل، ووجوب تدارك هذا الواقع كي لا تمسي هذه الدول مصدِّرةً لليد العاملة الماهرة. وفي سياق آخر، أكدّ المجتمعون على ضرورة ألا تبقى البلدان العربية متلقِّيةً للتكنولوجيا، وألا تبقى الجهود المبذولة من أجل المكننة وتطوير المِنصَّات الإلكترونيَّة على صعيد كلِّ دولة على حِدةٍ بل أن يكون استخدام التكنولوجيا موحَّداً داخل المنطقة العربية، وأن يتناسب مع احتياجاتها. كذلك أشار المجتمعون إلى أن المنطقة العربية تتقدَّم ببطء نحو تحقيق أهداف التنمية

المستدامة لأنَّ المشاكل التي تواجهها تتخطى الجهود التي تبذلها، وإن بنسب متفاوتة بين بلد وآخر. فهذه المشاكل تتدرَّج على مستويات عدَّة، ولعلّ أبرزها الإغفال عن إيلاء رأس المال البشري الاهتمام اللازم، وضعف التنسيق بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة، فضلاً عن عدم الاخذ بالاعتبار لاحتياجات المجتمع العربي الفعلية والخاصة من قبل المؤسسات الدولية وعدم وضع برامجه وفقاً لخصائص المنطقة وليس على أساس التجارب الناجحة في البلدان الواقعة خارج حدود المنطقة. وخلال هذه الجلسة، توقف المتحدثون عند المشكلة التي يطرحها العدد الهائل من النازحين في المنطقة العربية والتحديات التي ترتبها على السياسات السكانية، لا سيّما في ظل تضاؤل دعم الدول المانحة لبلدان منطقة الشرق الأوسط بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا.

5- الجلسة السادسة: الصِّحَّة الجنسيَّة والصِّحّة الإنجابيَّة للجميع: أولويةٌ للوفاء بوعد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

55- تناولت الجلسة المحدِّدات الاجتماعية للصِّحَّة، وأهمية الصِّحَّة الجنسيَّة والصِّحَّة الإنجابيَّة للجميع، والتحديات التي تواجهها، والحاجة الملحّة لتطوير سياسات وأنظمة للرعاية الصِّحيَّة الجنسيَّة والإنجابيَّة تلبّي حاجات السكان. كما تطرَّق المشاركون في هذه الجلسة إلى الحواجز الاجتماعية والثقافية التي تحول دون النفاذ إلى الخدمات والمعلومات الشاملة المتعلقة بالصِّحَّة الإنجابيَّة، والحصول على الخدمات والمعلومات المتعلِّقة بالصِّحَّة الجنسيَّة والصِّحَّة الإنجابيَّة والحقوق الإنجابيَّة، إضافةً إلى ضرورة اعتماد نَهج شامل يعالج أولويات دورة الحياة الصِّحيَّة لدى كافة الفئات السكانيَّة.

56- تولَّت إدارة الجلسة السيدة هدى رشاد، وهي مديرة مركز الدراسات الاجتماعية في الجامعة الأميركية بالقاهرة. فطرحت مجموعة من الأسئلة على كل من السيد فيصل القاق، وهو محاضر أول ومدير برنامج الصِّحَّة الجنسيَّة المتكاملة للمرأة (WISH) في الجامعة الأميركية في بيروت، والسيدة هاجر الشهبي، وهي المديرة التنفيذية في المعهد العربي لحقوق الإنسان في تونس، والسيدة إفراح أحمد وهي المؤسِّسة ومديرة البرنامج، في مؤسَّسة إفراح في آيرلندا، والسيد محمد عفيفي، وهو مستشار إقليمي لصحة المرأة في منظمة الصِّحَّة العالمية، والسيدة هالة يوسف وهي مستشارة إقليمية للصِّحَّة الجنسيَّة والصِّحَّة الإنجابيَّة في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

57- تمحورت الأسئلة حول مواضيع متنوعة أبرزها الأولويات والاستراتيجيات المرتبطة بالحدّ من وفيات الأمهات؛ وتأمين التَّغطية الصِّحيَّة الشّاملة؛ ومكافحة انعدام المساواة في الحصول على خدمات تنظيم الاسرة؛ وكيفية تأثير الأزمات الإنسانيّة الحادَّة التي طال أمدها على نتائج الصِّحَّة الجنسيَّة والصِحَّة الإنجابيَّة؛ والمحدِّدات الاجتماعية المتعلِّقة بتحقيق الصِّحَّة الجنسيَّة والصِّحَّة الإنجابيَّة للجميع؛ وإشراك الجهات الفاعلة في التعامل مع المحدِّدات الاجتماعية؛ وتعزيز الحصول على الخدمات؛ وتوفير بيئات قانونية تمكِّن الشباب وتضمن امتلاكهم القدرات اللازمة للحصول على الخدمات والمعلومات المتعلِّقة بالصِّحَّة الجنسيَّة والصِّحَّة الإنجابيَّة؛ ودور القابلات؛ ومكافحة الممارسات التقليدية الضَّارَّة.

58- وأشار المشاركون في ردودهم إلى أن معظم وفيات الأمهات تحصل بسبب عدم الاستعداد الكافي للتعامل مع حالات قد تكون بسيطة في بعض الأحيان. لذا لا بدّ من الاستثمار في النُّظُم الصِّحيَّة وتحديد الفجوات والاحتياجات ومدى جهوزية المستشفيات لاستقبال الحالات وخصوصاً من الفئات الضعيفة والمهمَشة ومدى امتلاك العاملين في الجهاز الطبي المهارات اللازمة للتعامل مع تلك الحالات. أمّا بالنسبة إلى القابلات، فالتفاوت كبير بين بلدان المنطقة العربية لجهة تأهيل القابلات وتدريبهن وتأمين الحماية الاجتماعية لهن من خلال نظام قانوني خاص، أضف إلى أنَّ المجتمع يميل إلى الاستعانة بالأطباء المتخصِّصين أكثر منه بالقابلات. وعليه تبرز الحاجة إلى تغيير نظرة المجتمع إلى دور القابلات، وتوحيد المفاهيم المتعلِّقة بتأهيلهنّ وتدريبهن. كذلك أشار

المتحاورون إلى أن النزاعات، والبُنى الاقتصادية والاجتماعية في البلدان وانعدام سُبُل الارتقاء بالصِّحَّة الإنجابيَّة والصِّحَّة الجنسيَّة إلى مستوى أعلى في الخطط والسياسات كلُّها عوامل حالت دون إحراز التقدُّم المرجو في الصِّحَّة الإنجابيَّة والصِّحَّة الجنسيَّة، وأدَّت إلى تفاوت كبير بين البلدان من جهة، وبين المناطق الغنية والفقيرة، والحضرية والريفية، داخل البلد الواحد من جهة أخرى.

59- وفي سياق متصل، سلَّط المجتمعون الضوء على ضرورة وضع القطاع الطبي في صلب الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز صِحَّة الناس وسلامتهم، وهذا يطرح فكرة ريادة القطاع الصِّحِّي وتعزيز دوره. أمّا في ما يتعلَّق بموضوع الشباب وأهمية إيلائهم انتباه خاص في مجال الصِّحَّة الجنسيَّة والصِّحَّة الإنجابيَّة، فقد أوضح المتحدثون أنَّ الشباب يشكِّلون القوى العاملة والموارد البشرية المستقبلية في البلدان العربية، وهذا يستوجب الحفاظ على صِحَّتهم عبر تأمين نفاذهم إلى خدمات الرِّعاية الصِّحيَّة اللاَّزمة وتعزيز وعيهم بحمايتهم من العنف الجنسي والاستغلال، وبالتالي من الأمراض المنقولة جنسياً. أمّا بالنسبة إلى الممارسات الضَّارة، مثل ختان الإناث والزواج في سن مبكرة، فلا بدَّ من تنظيم حملات توعية وورش عمل وغيرها من الأنشطة، وتأمين التزامٍ رفيع المستوى هدفه مكافحة هذه الممارسات. أمّا بخصوص تقييم التقدُّم المُحرَز، فتبرز الحاجة إلى توفير البيانات اللازمة، واعتماد مؤشِّر مركَّب من عدَّة مؤشرات يراعي خصوصية المناطق. وفي السياق نفسه، يتعيَّن على الجهات المانحة تزويد البرامج بالتمويل الهادف ضماناً لاستمراريتها بغض النظر عن الجهة المسؤولة عنها.

6- الجلسة السابعة: الاستدامة البيئية والديناميات السكانية: أولويات التخطيط لمستقبل أفضل للجميع

60- تناول المجتمعون الروابط بين الاستدامة البيئية وتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في المنطقة، فحدَّدوا الاتِّجاهات والتَّحدِّيات الأساسية المرتبطة بتغيُّر المناخ والتدهور البيئي، وناقشوا وسائل إدماج الاعتبارات السكانية والبيئية في بناء القدرة على الصمود وعلى التكيُّف، وفي التخطيط الإنمائي، دعماً للفئات السُّكانيَّة لا سيّما منها الفئات الأكثر ضعفاً.

61- تولّى إدارة الجلسة السيد محمد عصفور، وهو مستشار الاستدامة البيئية في الأردن. وطُرحت مجموعة من الأسئلة على كل من السيدة رولا مجدلاني، وهي مستشارة أولى لشؤون المناخ في المركز الدولي للبحوث الزراعية في الأراضي الجافة (إيكاردا) في لبنان، والسيد ماجد عثمان وهو المدير التنفيذي في مركز بصيرة في مصر، والسيدة ميغنا رانغاناثان، وهي عالمة أوبئة اجتماعية ومتخصِّصة في قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي في كلية لندن للصِّحَّة والطب الاستوائي في المملكة المتحدة، والسيدة ميسون إبراهيم، وهي رئيسة نقابة العلوم المعلوماتية التكنولوجية الفلسطينية (PALIST) ومتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

62- تمحورت الأسئلة حول مواضيع عدة أبرزها الاستدامة البيئية والتحديات الناجمة عن تغيُّر المناخ في المنطقة العربية؛ وتأثير تغيُّر المناخ على الوصول إلى خدمات الصِّحَّة الجنسيَّة والصِّحَّة الإنجابيَّة والعنف القائم على النوع الاجتماعي؛ والدور الذي تؤديه التكنولوجيا والإبداع في تعزيز الاستدامة؛ وتفعيل مشاركة المجتمعات في صُنع القرارات والمبادرات الهادفة إلى تحقيق الاستدامة البيئية؛ وإشراك المرأة في وضع حلول لأزمات تغيُّر المناخ وتنفيذها.

63- أشار المتحاورون رداً على هذه الأسئلة إلى أنَّ التحديات السُّكانيَّة التي تواجهها المنطقة العربية عموماً تتركّز في تزايد عدد السكان بوتيرة تتخطّى الموارد المتاحة، والتحوّل السريع في التركيبة السكانية، وغياب الاستقرار السياسي، وهذه كلُّها عوامل تؤثِّر سلباً على إمكانيَّة تحقيق النمو السكاني المستدام، وتُضاف إليها الآثار

المترتّبة على تغيُّر المناخ. وصحيح أن تغيُّر المناخ يطال الجميع من دون استثناء لكن ليس بالحدَّة ذاتها، إذ إنَّ الفئات الأكثر هشاشة، مثل الفقراء والمزارعين، همُ الأشدَّ تضرراً. بالتالي، لا بدّ من الاستعانة بالوسائل المتاحة للتخفيف من حدة هذه الآثار، ولعل أبرزها التكنولوجيا مثل الطاقة المتجدِّدة، وتحلية مياه البحر، ومعالجة المياه العادمة، وتجميع مياه الأمطار. كذلك أشاروا إلى التحوّل نحو الاقتصاد الأخضر الذي يشكل فرصة لحل المشكلتين المناخية والبيئية، وحل أزمة البطالة بين الشباب. ونوَّه المتحدثون بأهمية الحصول على المعلومات بسُبُل آمنة تتيح الفرصة للجميع للتعبير عن رأيهم في البحث عن الحلول والمشاركة في وضع السياسات العامة واعتماد الأساليب القائمة على المشاركة في صياغة السياسات والبرامج وتنفيذها، ومن بينها إعداد الموازنات القائمة على المشاركة. كذلك ينبغي توفير سُبُل النفاذ إلى التمويل اللازم لإنجاز مشاريع وخطط تهدف إلى مكافحة تغيُّر المناخ عبر بناء القدرات اللازمة لجذب التمويل وإعداد ملفات شاملة تمهيداً لرفعها إلى الجهات المانحة.

64- كذلك شدَّد المتحدِّثون على أهمية وضع استراتيجيات وطنية هدفها الحدُّ من آثار الكوارث، على أن تترافق هذه الاستراتيجيات مع الآليات اللازمة لتطبيقها، وتقترن بإرادة سياسية صلبة. وأكدوا على ضرورة إشراك المرأة في صلب الجهود الهادفة إلى البرامج وتدريبها لأنَّها تكون عادةً من بين المستجيبين الأوائل في حالات الكوارث. وتوقفوا عند الأثر الذي يتركه تغيُّر المناخ على أزماتٍ أخرى تعاني منها المنطقة العربية ألا وهي الهجرة والنزاعات.

7- الجلسة الثامنة: أثر الأزمات الإنسانية على السكان والتنمية

65- ركّز المشاركون في الجلسة على تحليل التأثير التراكمي الذي يترتَّب على مختلف الأزمات مثل الاحتلال، والصراع الطويل الأمد، وانعدام الاستقرار السياسي، وجائحة كوفيد-19، وتفشي الأمراض المعدية، وآثار الكوارث الطبيعية على السكان والتنمية، لا سيّما على الفئات الأكثر ضعفاً.

66- تولَّت إدارة الجلسة السيدة شذى النّقيب، وهي عالمة أبحاث في كلية الصِّحَّة العامة في جامعة جونز هوبكنز وقد طرحت مجموعة من الأسئلة على كلٍّ من السيدة رانيا أبو الحسن، وهي مديرة دعم وتنمية الجمعيات الأعضاء في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، والسيدة سمر محارب وهي محامية ومديرة جمعية النهضة العربية للديمقراطية والتنمية في الأردن، والسيدة سارة بدر وهي المتحدثة الرَّسميَّة باسم منتدى شباب العالم والمكلَّفة بالتواصل الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة الأمم المتحدة الرئيسية المعنيَّة بالأطفال والشباب في مصر، والسيد مصطفى البرغوثي وهو عضو في المجلس التشريعي في دولة فلسطين، والسيد نديم فرج الله وهو مدير برنامج تغيُّر المناخ والبيئة في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت.

67- تناولت الأسئلة مواضيع مهمة منها ضمان توافر خدمات تنظيم الأسرة وإمكانية الحصول عليها في أثناء الأزمات؛ وتفاقم نقاط ضعف النساء والفتيات خلال الأزمات؛ والشباب والأطفال في سياق الأزمات الإنسانية؛ وتوافر الموارد الطبيعية والأمن الغذائي وانعكاساتهما على العنف ضد النساء، والهجرة والنزوح القسري في ظل الأزمات الإنسانية؛ وتسخير إمكانات الشباب لإشراكهم في جهود التَّأهُّب والاستجابة الإنسانيَّة؛ ودور الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني في تحسين مواجهة الأزمات؛ وتدابير التَّكيُّف التي يمكن اتخاذها لتحسين قدرة المجتمعات المحلية على الصمود خلال الأزمات.

68- أشار المتحدثون في ردودهم على الأسئلة المطروحة إلى أنَّ الحاجة تزداد خلال الأزمات الإنسانية إلى وسائل لتنظيم الأسرة، ولذلك لا بدّ أن تكون الدولة متأهِّبةً من أجل توفير الحدِّ الأدنى من خدمات الصِّحَّة الجنسيَّة والصِّحَّة الإنجابيَّة. كذلك توقفوا عند الترابط بين تغيُّر المناخ والنزوح القسري والأمن الغذائي، واستعرضوا إجراءات التَّكيُّف المناسبة وهي أولاً التعليم، لمساهمته في توعية الأفراد بهذه المخاطر، وثانياً نُظُم الإنذار المبكر، وثالثاً التعاون

والتكامل مع الدول المجاورة لتأمين الإنتاج الغذائي اللازم، ورابعاً الاستفادة من الشراكات وتعزيزالأنظمة المرنة والبيانات القوية والتعديل القائم على الأدلّة. وأشار المتحدثون إلى فرصة التعلُّم من الأزمات، مثل جائحة كوفيد-19، التي بيَّنت أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه الحكومات المحليَّة ومنَظمات المجتمع المدني المحليَّة خلال الأزمات. كذلك أشار المتحاورون إلى أن أثر الأزمات الإنسانيَّة يكون في غالب الأحيان أشد وقعاً على النساء والشباب والأطفال لجهة صعوبة حصولهم على الرعاية الصِّحيَّة والخدمات الأساسيَّة، والتعرُّض للاستغلال والحرمان من التعليم. وأجمع المتحدثون على أنَّ الأزمات الإنسانية التي تعصِف بالمنطقة العربية عرقلت التقدُّم نحو تطبيق التزامات إعلان القاهرة لعام 2013، إذ إنَّ هذه الأزمات تتسبَّب بتفاقم الفقر، والمرض والعنف القائم على النوع الاجتماعي وبتراجع في الخدمات الاجتماعية. وشدَّد المتحاورون على ضرورة تزويد فئة الشباب بالتعليم اللازم لأنّهم يؤدون دوراً مهماً في جهود التأهب والتصدّي، وتنظيم الدورات التدريبية من أجل تعزيز مهاراتهم ومعلوماتهم، ومناصرة السياسات والمبادرات التي تعزِّز إمكانيّات التأهب. وللمجتمع المدني دور أساسي على هذا الصعيد كونه الرافعة الأبرز للتصدّي للأزمات، لذا لا بدّ من تعزيز التفاعل بين الحكومات والمجتمعات داخل البلد الواحد وكذا التعاون بين الدول العربية من أجل استحداث آليات مشتركة هدفها معالجة قضايا الهجرة القسرية أو الطوعية الناجمة عن تغيُّر المناخ. وركّز المتحدِّثون على ضرورة استحداث آلية تمنح اللاجئين والمهجرين حياة كريمة، والمجتمعات فرصةً تعطيها الملكيَّة في تحديد احتياجاتها ولا تفسح في المجال أمام عناصر خارجية للتدخُّل في تحديد مصيرها، وتعزيز التمويل الذاتي، وتحسين تنظيم المساعدات الدولية بحيث تخدم المصلحة الأساسية للمجتمع.

8- الجلسة التاسعة: عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013: ردم الفجوات وتسريع التقدُّم

69- في ظل تباطؤ المنطقة العربية في تحقيق إعلان القاهرة، وعلى الرغم من التقدُّم الذي أحرزته على عدة أصعدة، حدَّد المجتمعون خلال هذه الجلسة سُبُل التَّصدي للتحديات الرئيسية التي تعيق هذا التقدُّم. كذلك بحثوا في وسائل التنفيذ، والتسريع، والمتابعة والاستعراض بهدف دعم قدرات الحكومات العربية على الوفاء بالتزاماتها في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

70- تولّى إدارة الجلسة السيد أحمد عبد الناظر وهو خبير في قضايا السكان والتنمية في تونس، وقد طرح مجموعة من الأسئلة على كلٍّ من السيدة كريستونيا لوكهارت وهي أخصائية رئيسية في القضايا الجنسانية في البنك الإسلامي للتنمية في المملكة العربية السعودية، والسيد عبد اللطيف الفراخ وهو إحصائي وديمغرافي في المغرب، والسيدة ليزا كولوفيتش وهي خبيرة اقتصادية أولى في صندوق النقد الدولي في الولايات المتحدة الأميركية، والسيد رامي خوري وهو زميل متميِّز في معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت.

71- تناولت الأسئلة مواضيع متنوعة أبرزُها التَّغيُّرات الديمغرافية، وأسباب انخفاض الخصوبة؛ والبحوث وجمع البيانات وتحليلها كنَهج في وضع السياسات القائمة على الأدلّة في قضايا السكان والتنمية؛ والحوكمة الرشيدة للمساعدة في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ والاستفادة من التكنولوجيا ضماناً لنَهج قائم على الحقوق في شؤون الصِّحَّة الجنسيَّة والصِّحَّة الإنجابيَّة والحقوق الإنجابيَّة؛ ودور المعرفة والتكنولوجيا في تمكين النساء والفتيات؛ وتعزيز الشراكات في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المرتبطة بالتنمية في المنطقة العربية.

72- توقَّف المتحدثون في ردودهم عند أهمية البيانات، التقليدية منها والضخمة، في وضع السياسات السكانية لضمان ملاءمتها مع التَّحوُّلات الديمغرافيَّة وخصائص كلِّ بلد. ويجب أن تُستمدَّ هذه البيانات من مصادر متنوعة مثل إحصاءات الولادات، والوفيات، والمعطيات المتعلقة بحركة السكان. فالمشكلة الأساسية التي تعاني منها المنطقة العربية هي الافتقار إلى البيانات اللازمة لقياس مؤشرات التنمية والبيانات القائمة على الأدلة لرصد التغيُّرات

السكانية، بالإضافة إلى قلّة استعمال التكنولوجيا المتطورّة في استخراج البيانات، لا سيّما الديمغرافية منها. وشدّد المجتمعون على ضرورة الاهتمام بفئات كبار السّن، وتخصيص النفقات اللازمة لقطاع الصّحّة ورعاية المسنين ورصد احتياجاتهم وترتيبها بحسب الأولويات. كذلك أشاروا إلى أهمية حسّ المواطَنة، وضرورة تركيز الدول على المواطنين كي لا يبقوا مجرّد مستهلكين بحيث تفتح أمامهم المجال للمبادرة والتعبير عن رأيهم، لا سيّما لجهة إشراكهم في تطوير وتنفيذ البرامج والسياسات العامة التنموية، وأكّدوا أنّ ما تقدّم هو شرطٌ أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. كذلك ركّز المتحدِثون على أهمية استخدام التكنولوجيا بهدف تمكين المرأة، وتسهيل نفاذ المعلومات والدورات التدريبية إلى الفئات التي يصعب الوصول إليها. كما ركّز المشاركون على ضرورة تسريع وتيرة إعداد السياسات العامة وبرامج العمل وتنفيذها، وكرّروا تشديدهم على أهمية التعليم، والتمويل، والتمكين الاقتصادي، والشراكات الدولية، والتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والاستفادة من التكنولوجيا.

9- الجلسة العاشرة: الرسائل الرئيسية للمؤتمر الإقليمي 2023

73- خُصّصت الجلسة لاستعراض الرسائل الرئيسية التي خلُص إليها المجتمعون على مدى اليومين اللذين امتدت خلالهما أنشطة المؤتمر. تلت السيدة مهريناز العوضي هذه الرسائل التي جرى تبويبها بحسب تسلسل المواضيع والقضايا التي طُرحت خلال الجلسات، ويمكن الاطّلاع عليها في الفصل الأول من هذا التقرير.

74- أكّدَ المنظّمون أن هذه الرسائل الرئيسية والتوصيات المنبثقة عن العروض والتقارير والمناقشات سوف تُدرج في الوثيقة الختامية للمؤتمر التي ستُقدَّم إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة بنيويورك كوثيقة للمساهمة في وضع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول "البرامج والتدخلات المتعلقة بتقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإسهامه في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 خلال عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة".

دال- الجلسة الختامية

75- اختُتم المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية: التحديات والآفاق بعد عشر سنوات من إعلان القاهرة لعام 2013 بكلمة ألقتها السيدة نتاليا كانم، بصفتها المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد توجّهت فيها بالشكر إلى الحاضرين على مشاركتهم وهنّأتهم على نجاح أعمال المؤتمر. وأكّدت السيّدة كانم على التزام المنظّمين مساندة الدول العربية في ترجمة جميع المقررات إلى خطوات ملموسة على أرض الواقع.

ثالثاً- المشاركون

76- ضمّ المؤتمر ممثلين عن المؤسسات الحكومية، من وزراء ومسؤولين رفيعي المستوى من الوزارات المعنيّة والمجالس الوطنية للسكان، وبرلمانيين؛ وممثلين عن منظمات المجتمع المدني، بما فيها مجموعات الشباب والمجموعات التي تقودها النساء؛ والمنظمات الدولية والإقليمية؛ والبعثات الدبلوماسية؛ ووكالات الأمم المتحدة؛ والأكاديميين؛ والخبراء؛ وممثلين عن القطاع الخاص والجهات المانحة.

رابعاً- الوثائق

77- يمكن الاطّلاع على كافة وثائق المؤتمر، بما فيها تقرير الإستعراض الإقليمي 2023 وجدول الأعمال النهائي والتقارير الطوعية الوطنية والعروض المرئيّة، وتنزيلها من موقع الإسكوا الإلكتروني عبر الرابط التالي: https://www.unescwa.org/events/challenges-prospects-2013-cairo-declaration.

المرفق الأول

السكان والتنمية في المنطقة العربية:
التحديات والآفاق عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013

حوار البرلمانات العربية حول الاستعراض الإقليمي السادس
للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في المنطقة العربية
عبر الإنترنت، 11 أيار/مايو 2023

الرسائل الرئيسية والتوصيات الصادرة
عن حوار البرلمانات العربية

نظَّمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية "حوار البرلمانات العربية حول الاستعراض الإقليمي السادس للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في المنطقة العربية" عبر الإنترنت في 11 أيار/مايو 2023. وشارك في الاجتماع برلمانيون من 11 دولة عربية، من المعنيين بالقضايا السكانية والاجتماعية، واستعرضوا خلاله إنجازات برلماناتهم في تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013، كما ناقشوا التحديات التي تواجه عملهم في هذا المجال. ونَتَجَ عن هذا الحوار التوصيات والرسائل الرئيسية التالية التي ستُقدَّم إلى مؤتمر الاستعراض الإقليمي الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر 2023 في بيروت:

1. تعزيز دور البرلمانات العربية في تحقيق أهداف برناج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان القاهرة لعام 2013، وتوفير حياة كريمة لجميع السكان وتأمين حقوقهم.
2. التنويه بجهود البرلمانات العربية في وضع تشريعات وطنية لحماية مختلف الفئات السكانية، والتأكيد على ضرورة الاستمرار في مواءمة التشريعات الوطنية مع الأُطر التنموية العالمية والإقليمية والتوصيات التي تضمَّنتها، ومنها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.
3. التأكيد على الدور المحوري للبرلمانيين في تمثيل الناس والتواصل معهم ومع مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية، ممّا يجعلهم شركاء رئيسيين في تحقيق أهداف التنمية لصالح جميع الفئات السكانية.
4. تفعيل دور البرلمانات في رصد الأداء الحكومي وردم الهوّة بين السياسات التنموية والبرامج والممارسة المطبَّقة، حرصاً على استجابتها لأولويات السكان واحتياجاتهم، لا سيّما الفئات الضعيفة منهم.
5. إعادة النظر في التداعيات المترتّبة عن التحديات العالمية والإقليمية والوطنية التي واجهتها البلدان العربية خلال السنوات الماضية، كالنزاعات والحروب والاحتلال وجائحة كوفيد-19 والأزمة الاقتصادية وتغيُّر المناخ، وإعادة التفكير في المقاربات اللازمة لتحقيق الأهداف السكانية والتنموية، لا سيّما تلك المتصلة بحماية الفئات الأكثر ضعفاً، واحتياجات التخطيط الأسري غير الملبّاة، وتوفير خدمات الصحة والصحة الإنجابية، والقضاء على الفقر والتمييز، وحوكمة الهجرة.
6. إعادة النظر في المقاربات التنموية التي اعتمدتها الدول العربية على أثر جائحة كوفيد-19 التي كشفت عن الخلل البنيوي في مختلف المجالات التنموية وتسبَّبت في تحوّلات تنموية جذرية منها تسريع التحوّل الرقمي.
7. التأكيد على قضايا المرأة وتفعيل دورها في المجتمع، وتأمين حقوقها ومنها حقوق الصحة الإنجابية، وتعزيز مشاركتها السياسية كأولويات وشروط أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.
8. التركيز على منظومة الحماية الاجتماعية في الدول العربية وإصلاحها، ورصد الميزانيات المناسبة للاستجابة لأولويات المواطنين، لا سيّما الفئات الأكثر ضعفاً.

9. مراجعة التشريعات المتعلّقة بالتغطية الصحية الشاملة والحرص على أن تتضمَّن خدمات الصحة الجنسية والإنجابية التي ينبغي أن تكون شاملة لجميع الفئات السكانية، لا سيّما الشباب.
10. إعادة النظر في أولويات السكان والتنمية في البلدان المتأثِّرة بالنزاعات، لتعزيز الاستجابة لاحتياجات مختلف الفئات السكانية، لا سيّما تلك الأكثر عُرضة للمخاطر، ومنهم النازحون واللاجئون والنساء والأطفال والمسنُّون والأشخاص ذوو الإعاقة.
11. دعم عمل اللجان البرلمانية المتخصِّصة بقضايا السكان والتنمية، ومنها لجان المرأة والطفل والشؤون الاجتماعية، وتفعيل دورها الرقابي على السياسات الحكومية.
12. تفعيل دور البرلمانات في وضع سياسات الحدّ من مخاطر الكوارث، والتصدّي للتحديات الناشئة وإيلاء الاهتمام اللازم لاحتياجات مختلف الفئات السكانية في أوقات الأزمات.
13. تكثيف الجهود المبذولة لبناء قدرات البرلمانات العربية على وضع وتطوير التشريعات التي تتناول قضايا السكان، وإدماج المسائل السكانية في عمليات صُنع السياسات الوطنية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ورش تدريبية وطنية وإقليمية تساهم في نشر الوعي وتبادل الخبرات وتسليط الضوء على الممارسات الجيدة في البرلمانات العربية.
14. بناء قدرات الموظّفين البرلمانيين والأقسام البرلمانية الخاصة بالأبحاث لدعم عمل البرلمانات في مجال السكان والتنمية.
15. تحديد الثغرات في البيانات المتعلّقة بالسكان والتنمية، وتحسين جمع البيانات وتحليلها ضمن دراسات كميّة ونوعيّة وإتاحتها للبرلمانيين، وذلك لتعزيز دورهم في وضع قوانين وسياسات مرتكزة على الأدلّة.
16. تفعيل العمل المشترَك والمتابعة المستمرَّة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان القاهرة لعام 2013.
17. وضع آلية مشتركة في المنطقة العربية لمتابعة تحقيق أهداف السكان والتنمية.
18. إعادة النظر في العقد الاجتماعي في المنطقة العربية، وفي ترسيخ قِيَم المواطَنة، واعتماد مقاربة الحقوق والواجبات، وإعادة التفكير في المفاهيم التنموية في سياق الواقع المجتمعي وأولويات المجتمعات العربية وخصوصياتها.

المرفق الثاني

السكان والتنمية في المنطقة العربية:
التحديات والآفاق عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013

حوار أصحاب المصلحة حول الاستعراض الإقليمي السادس
لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
عبر الإنترنت، 1 حزيران/يونيو 2023

الرسائل الرئيسية والتوصيات الصادرة
عن حوار أصحاب المصلحة

في إطار التحضير للاستعراض السادس لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013، نظّمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان-المكتب الإقليمي للدول العربية، وجامعة الدول العربية، بالشراكة مع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة-إقليم العالم العربي، حواراً لأصحاب المصلحة شارك فيه ممثلون عن منظّمات المجتمع المدني، بما فيها منظّمات الشباب والنساء، والقطاع الخاص والمؤسّسات البحثية والأكاديمية المعنيّة بقضايا السكان وحقوق الإنسان والتنمية في المنطقة العربية.

هدف الحوار إلى تبادل التجارب بين أصحاب المصلحة بشأن عملية الاستعراض الإقليمي، وتعزيز مشاركتهم في تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013 وتقييم التقدُّم المحرَز في تنفيذه، وتحديد الثغرات واقتراح الحلول لمعالجة التحديات بحسب مجال عملهم، وذلك استجابةً لتوصيات برنامج العمل الذي يحثّ على اعتماد نَهجٍ تشاركي في التحضير للاستعراض. وخَلُصَ المشاركون إلى عددٍ من التوصيات والرسائل على مستوى السياسات العامة، ستُقدَّم إلى مؤتمر الاستعراض الإقليمي الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر 2023 في بيروت، وأبرزها ما يلي:

1. إدماج استراتيجيات الوقاية من مخاطر الكوارث والحدّ منها في التخطيط التنموي لمنع التراجع في تحقيق الأهداف السكانية والتنموية وبناء مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود.
2. زيادة الاعتراف بدور مؤسسات المجتمع المدني في توفير الخدمات الصحية والإنسانية، في حالات النزاع والكوارث الطبيعية.
3. تعزيز دور المنظّمات غير الحكومية في الوصول إلى السكان على الأرض وتوفير البيانات عن واقعهم وظروفهم لمساعدة الحكومات في وضع سياسات قائمة على الأدلّة.
4. تمكين المنظّمات غير الحكومية ودعمها فنياً ومادياً لتعزيز مساهمتها في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في كافة الظروف، وتسهيل وصولها إلى الأماكن النائية والمتأثّرة بالنزاعات لتلبية احتياجات السكان والنهوض بحقوقهم، لا سيّما الفئات الضعيفة منهم.
5. تطوير وتدعيم الشراكات المتعدّدة الأطراف بين منظّمات المجتمع المدني والحكومات ومختلف أصحاب المصلحة لتبادل الخبرات والممارسات الناجحة وتوحيد الجهود في ما بينها من أجل النهوض ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.
6. إعادة التأكيد على دور المجتمع المدني في حشد وكسب التأييد لإجراء تعديلات قانونية واعتماد سياسات تراعي حقوق الفئات السكانية المختلفة واحتياجاتها، على نحوٍ يتوافق مع توصيات برنامج عمل المؤتمر الدولي وإعلان القاهرة لعام 2013 وباعتماد مقاربة قائمة على الحقوق.

7. إدماج قضايا كبار السن والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة في عملية وضع سياسات التنمية لإعمال حقوقهم وضمان المشاركة الكاملة والفعّالة لجميع الفئات السكانية في وضع السياسات القائمة على الحقوق والأدلّة.
8. اعتماد نَهج دورة الحياة في تطوير برامج وخدمات صحية شاملة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، تراعي جميع الفئات العمرية من دون تمييز، وتعكس الترابط بين المخرجات الصحية في مختلف المراحل العمرية.
9. تغيير الصورة النمطية المرتبطة بكبار السن كأشخاص مُعالين ومحتاجين للرعاية، وتعزيز حقوقهم وحمايتها، والاعتراف بدورهم كشركاء فاعلين في عملية التنمية ينبغي إدماجهم في المجتمع والاستفادة من كفاءاتهم ومهاراتهم من خلال تبادل الدعم والحوار بين الأجيال.
10. إدماج القضايا المتعلقة بالممارسات الضارّة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)، وزواج الأطفال والزواج المبكر والقسري، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، في الحوارات الوطنية حول السكان والصحة وضمان مشاركة البرلمانيين في هذه الحوارات.
11. وضع وتنفيذ وتمويل خطط وطنية للوقاية والحماية من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الجنسي والممارسات الضارة مثل زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)، في كافة الظروف بما في ذلك حالات الطوارئ والكوارث والنزاعات.
12. إقرار التشريعات أو تعديلها لوضع حدٍّ لممارسات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث) وزواج الأطفال والزواج المبكر والقسري.
13. ضمان حصول النساء والفتيات على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المراعية للعمر، بما في ذلك التربية الجنسية الشاملة، وإتاحة وصولهنّ إلى خدمات الرعاية الصحية الأوليّة، لا سيمّا في ما يتعلق بالكشف المبكر عن الأمراض.
14. زيادة الوعي ومحاربة المفاهيم الخاطئة وإزالة الحواجز التي تحول دون معالجة مواضيع الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية الحسّاسة اجتماعياً وثقافياً، خاصة بين الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وإتاحة وصولهم إلى هذه الخدمات.
15. تعزيز قدرات الوزارات المعنيّة على التعامل مع الشباب والمراهقين، وعلى توفير المعلومات عن الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية.
16. دمج خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي في برامج الصحة العامة لكافة الفئات السكانية، وتعزيز برامج الصحة الجنسية والإنجابية التي تستهدف النساء والفتيات والشباب.
17. إشراك منظّمات المجتمع المدني وبخاصة تلك المعنيّة بالشباب، في مختلف مراحل إعداد وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، وليس في مرحلة نشر الوعي فحسب.
18. تعزيز نُظُم البيانات في المنطقة، وتطوير منهجيات جمع البيانات وتحسينها وإتاحة استخدامها في الدراسات الكميّة والنوعية، لا سيّما البيانات المتعلقة بالتمييز والعنف والإساءة والممارسات الضارّة، بهدف توفير الأدلّة لتحديد أولويات السكان على نحوٍ يعكس الواقع وضمان عدم إهمال أحد.
19. تعزيز التواصل بين منتِجي البيانات ومستخدِميها لتحديد البيانات المطلوبة وتوفيرها وإتاحة الوصول إليها، وبناء قدرات المستخدِمين على كيفية استخدام هذه البيانات والاستفادة منها.
20. الانتفاع من الدروس المستفادة والابتكارات في طُرق العمل التي طُوِّرَت خلال جائحة كوفيد-19 والاستفادة من استخدام التكنولوجيا المعاصرة في مجال تقديم الخدمات وجمع البيانات ومشاركة المعلومات والخبرات والمعرفة، مثل تطوير التطبيقات النقَّالة حول مكان إيجاد الدعم والمعلومات، وبناء شبكات للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وإنشاء خطوط ساخنة مخصَّصة للضحايا للاستجابة للطوارئ.

المرفق الثالث

إعلان الشّباب
الاستعراض الإقليمي السادس للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في المنطقة العربية

عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013

المشاورة الإقليمية لليافعين والشباب[5]
تونس، 22-23 حزيران/يونيو 2023

تمهيد

اجتمعنا، نحن شباب[6] المنطقة العربية، في المشاورة الإقليمية لليافعين والشباب حول الاستعراض الإقليمي السادس للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في المنطقة العربية، لنحشد جهودنا ونضم أصواتنا لدعم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وإذ نؤكد أن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية شكّل نقلة نوعية في مقاربة ترابط قضايا السكان والتنمية في إطار شامل ومتكامل يكرس الحقوق الإنجابية للفرد كحقّ أساسي من حقوق الإنسان، وأنه أكد على ضرورة تمكين النساء والفتيات كشرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة، ودعا الحكومات إلى الاستثمار في الشباب، والقضاء على الفقر وحماية الفئات الهشة.

نؤكد أن عدة إنجازات قد تحقّقت في هذا المجال، لا سيّما التوسُّع في تقديم خدمات تنظيم الأسرة وإدماج بعض الدول لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية داخل منظومة الرعاية الصحية الأوليّة، وانخفاض معدلات الوفيات خاصة بين الرُضَّع والأطفال، ووفيات الأمهات، نتيجة تحسين جودة الخدمات المتعلقة بصحة الأم وتنظيم الأسرة والوقاية والعلاج من الأمراض المنقولة جنسياً، وكذلك تقديم خدمات صحية صديقة للشباب والشابات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وتضمين التثقيف الجنسي في برامج التعليم، وتنفيذ برامج ومشاريع إقليمية تهدف إلى تعزيز تمكين الشباب في المنطقة العربية وحصولهم على حقوقهم، كإنشاء مركز التميّز الإقليمي للشباب وإطلاق ميثاق الشباب العربي.

لكن المنطقة العربية لا تزال تعاني من عدة تحديات، كارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وانخفاض جودة التعليم، وضعف المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة والشباب، واستمرار اللامساواة والتمييز بين الجنسين والأعراف الاجتماعية الضارة والحواجز التي تعيق تحقيق النساء والفتيات كامل إمكاناتهنّ وتحد من استقلاليتهنّ وقدرتهنّ على اتخاذ القرارات الخاصة بهنّ، وتزيد كذلك من مخاطر تعرُّضهنّ للعنف والزواج القسري والممارسات الضارة الأخرى كختان الإناث وزواج الأطفال، وانتشار العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وعدم وجود

---

(5) نُظّمت المشاورة الإقليمية لليافعين والشباب بالتعاون بين صندوق الأمم المتحدة للسكان - المكتب الإقليمي للدول العربية وجامعة الدول العربية، بالشراكة مع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة - إقليم العالم العربي والمعهد العربي لحقوق الإنسان وشبكة الأقران الشباب Y-PEER.

(6) الشباب بكل فئاته دون تمييز من أي نوع، من قبيل التمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الأصل الإثني أو العمر أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي وغيره من الآراء، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الإعاقة، أو الملكية، أو مكان الولادة، أو أي وضع آخر.

الفرص للشباب لاتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم، والحواجز والثغرات القانونية في مجال حماية حقوق الإنسان والكرامة والمساواة، إضافة إلى ذلك قلة البيانات حول أوضاع مختلف الفئات الشبابية والتداعيات السلبية للتغيُّر المناخي والنزاعات على تنمية الشباب وتمكينهم، وغيرها من التحديات الناشئة.

ويكتسب الاستعراض الحالي أهمية خاصة في ظلّ عدم الاستقرار السياسي والأزمات المتعاقبة التي شهِدتها المنطقة العربية والتي كان آخرها انتشار جائحة كوفيد-19 وتداعياتها السلبية الواسعة النطاق على حياة السكان ورفاههم.

إننا معنيون جميعاً بقضايا السكان والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والمساهمة في تحسين حياة الأفراد، ونساهم بخبرتنا وطاقاتنا وتجاربنا وابتكارنا للعمل على تسريع تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وبمقتضاه، نورد هذا الإعلان الذي يتضمن التزاماتنا ثم توصياتنا.

الالتزامات

نحن، شباب وشابات وفتيات المنطقة العربية، نتعهد بأن نكرس قدراتنا وجهودنا وعزيمتنا نحو:

1. العمل على تسريع تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.
2. تعزيز التطوّع وروح المبادرة في جهود التنمية على الصعيدَين الوطني والمحلي وتعزيز السلم والتماسك الاجتماعي والحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.
3. العمل من أجل مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك إشراك المؤثِّرين والمؤثِّرات، وتعزيز دورنا عبر شبكات تثقيف الأقران ووسائل التواصل الاجتماعي لتحقيق المساواة بين الجنسين والتحرك من أجل تطوير وتفعيل السياسات والبرامج والقوانين التي تُعنى بإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي.
4. الدعوّة إلى المشاركة الفعلية في الحياة السياسية والمدنية عبر الانخراط في الديناميكيات المحلية والإقليمية والدولية لإيصال أصوات الشباب واليافعين، خاصة في المجتمعات الأكثر هشاشة.
5. الانخراط في جهود تطوّعية لدعم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، مع التركيز على الفئات الأكثر هشاشة.
6. حشد الدعم والمناصرة من أجل وصول الشباب للمعلومات الدقيقة والمحدَّثة حول صحتهم الجنسية والإنجابية وحقوقهم الإنجابية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين.
7. دعوة صانعي القرار إلى سنّ وتفعيل سياسات وبرامج صديقة للشباب، بمن في ذلك الشباب ذوو الإعاقة.
8. تعزيز الحوار والتضامن والتعاون بين الأجيال.
9. تشارُك الخبرات وتبادُل الممارسات الفضلى مع توظيف كل الإمكانيات، بما في ذلك الرقمية، لإيجاد حلول ابتكارية لدعم الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية التي تستجيب لاحتياجات الشباب واليافعين.
10. إنشاء وتطوير محتوى إعلامي شبابي موثوق حول المفاهيم والأسئلة المرتبطة بالصحة الجنسية والإنجابية وتيسير الوصول إليه، مع احترام الخصوصيات الثقافية والوطنية.

التوصيات

نحن، شباب المنطقة العربية، ندعو الدول الأعضاء وكذلك الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والأمم المتحدة وسائر صانعي القرار إلى العمل على تنفيذ التوصيات التالية:

1. تطوير سياسات وبرامج موجَّهة وصديقة للشباب، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة والفئات الهشة، وكذلك سياسات وبرامج مبنية على التمييز الإيجابي، وتعزيز المشاركة السياسية للنساء والشباب والشابات ووصولهم إلى مراكز صُنع القرار.
2. تطوير منظومة الإحصاء وجمع البيانات وإجراء الدراسات الدورية والمحدَّثة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي وآثاره وأنواعه، مع ضمان خصوصية المعلومات المجمَّعة وحمايتها.
3. تعزيز الخدمات الموجَّهة للناجين والناجيات من العنف وتوفير الحماية والحقّ في الوصول إلى الحزمة الأدنى للخدمات لضحايا العنف الجنسي.
4. تكثيف الرقابة ومتابعة برامج الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وضمان استقلالية منظومة الرقابة والمحاسبة.
5. الدعوّة لسن قوانين شاملة للتعهُّد بالناجين والناجيات تشمل الوقاية والحماية والخدمات الشاملة والمكيَّفة للناجيات من العنف من النساء ذوات الإعاقة والفتيات العاملات، المهاجرات واللاجئات.
6. تعزيز التنسيق بين الأطراف المعنيّة من الحكومات وصانعي القرار والمجتمع المدني على المستويَين الوطني والإقليمي من أجل تفعيل القوانين الرادعة للعنف القائم على النوع الاجتماعي ودعم وصول الناجيات للخدمات والحماية ورد الاعتبار.
7. المتابعة الدولية والمحاسبة وفق تعهدات والتزامات الدول على الصعيد الوطني والإقليمي والقاري والدولي.
8. اشتراط الحصول على الدعم الدولي المالي وتوزيع الموارد على أساس مدى التزام الحكومات بتنفيذ التزاماتها وتعهُّداتها.
9. تعزيز حملات رفع الوعي حول حقوق الفئات المختلفة والاستجابة لها، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة وأوساطهم وطُرق التواصل المعتمَدة لديهم.
10. دعم برامج الثقافة الأهلية والوالدية المعنيّة بعدم التمييز والمساواة والعلاقات الصحية.
11. تفعيل دور الرقابة على وسائل الإعلام التقليدية والرقمية التي تروِّج للعنف القائم على النوع الاجتماعي والصور النمطية السلبية للنساء.
12. اعتماد ميثاق إعلامي يحدِّد مسؤولية وواجب الإعلام في نبذ العنف القائم على النوع الاجتماعي، والترويج لثقافة المساواة بين الجنسين.
13. دعم مشاركة واستهداف الرجال والفتيان في برامج التوعية والتثقيف حول الممارسات الضارة والعنف القائم على النوع الاجتماعي.
14. العمل مع القادة المجتمعيين، وخاصة الدينيين، من أجل توضيح الصور المغلوطة ونبذ العنف الموجَّه ضد النساء.
15. دمج التثقيف الجنسي الشامل في مناهج وبرامج التعليم، بدءاً من المستويات الأولى.
16. وضع سياسات وقوانين وإجراءات تضمن حقّ الوصول الآمن لكل فرد، وخاصةً للفئات الأكثر هشاشة، إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بمن في ذلك الأشخاص في المناطق المهمشة والتي يصعُب الوصول إليها، وكذلك المساجين، والفتيات، والأشخاص ذوو الإعاقة، والنازحون واللاجئون، وعديمو الجنسية، وأصحاب الاضطرابات النفسية وكبار السن.
17. ضمان حقّ الوصول الآمن والكريم للجميع إلى وسائل تنظيم الأسرة ووصول الفتيات والنساء إلى وسائل النظافة الشخصية في فترة الطمث.
18. إدماج خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي مع خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.
19. تبنّي إجراءات تضمن المشاركة الهادفة والفعّالة لليافعين والشباب في الهيئات الوطنية العاملة في مجال صحة الشباب.

20. تعزيز التنسيق والتشبيك والتنظيم بين الجهات الحكومية ومؤسسات العمل المدني والقطاع الخاص وهيئات الأمم المتحدة، وإقامة شراكات جديدة للتوصّل إلى خارطة خدمات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية على مستوى الدول العربية، لمنع التشتُّت وتكرار الخدمات ولتحقيق التكاملية.
21. العمل على تأهيل وتدريب العاملين في مجال الصحة الجنسية والإنجابية لضمان الكرامة والحقوق وتقديم الخدمة المناسبة للفتيات والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة.
22. تقديم الدعم، المالي والتقني، لمؤسسات العمل المدني العاملة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية لتعزيز وضمان استمرارية تدخلاتها.
23. تفعيل دور الشباب في ابتكار طُرق مبدِعة للوصول إلى معلومات موثوقة حول الصحة الجنسية والإنجابية من خلال المنصات الإلكترونية واستخدام الذكاء الاصطناعي والمسرح التفاعلي والعلاج من خلال الدراما وغيرها من الطُرق، مع مراعاة القوانين المحلية ذات الصلة بهذه الأدوات.
24. تفعيل الحوار بين الأجيال حول الحقوق الإنجابية والصحة الجنسية والإنجابية عبر خلق منصات وفضاءات آمنة واقعية وافتراضية.
25. العمل على رفع الوعي حول الحقوق القانونية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال توظيف كل الإمكانات المتاحة وإشراك كافة الأطراف الفاعلة.
26. توفير ونشر بيانات وإحصاءات رسمية محدَّثة حول الشباب في موضوعات الصحة الجنسية والإنجابية، مع إشراك الفاعلين الأكاديميين من جامعات ومراكز البحث، وإعطاء الفرصة للشباب الباحثين للمشاركة في هذه المبادرات، مع ضمان خصوصية المعلومات المجمَّعة وحمايتها.
27. الاعتماد في بلورة البرامج والمخططات الموجَّهة للشباب على أبحاث ودراسات ميدانية.
28. وضع إجراءات محاسبة تضمن عدم تعرُّض النساء للعنف خلال تلقّيهنّ خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وخاصة خلال الولادة.
29. إيجاد استراتيجية عمل موحَّدة بين الهيئات الحكومية المختلفة، مع ضمان تكامل السياسات العامة في ما يتعلق بتفعيل دور الشباب وضمان الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية.
30. وضع وتفعيل سياسات وإجراءات لضمان حقّ وصول النساء لخدمات الإجهاض الآمن، حيث هو قانوني، وتقديم خدمات الرعاية ما بعد الإجهاض لضمان صحة الأمهات ورفاههنّ.
31. وضع وتفعيل سياسات وإجراءات عملية للحدّ من ممارسة ظاهرة ختان الإناث في الدول العربية.
32. وضع سياسات تضمن تمثيل الشباب واليافعين كشركاء في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية التي تهمّهم.
33. رفع كفاءة الأُطر العاملة ضمن مؤسسات الدولة وإداراتها للاستجابة على نحو أفضل للاحتياجات المتطوّرة للشباب.
34. ضمان وجود/تفعيل مشاريع ومبادرات وحملات مناصَرة تكون تحت إشراف وزارات الدولة، وبالأخص المرأة والشباب والتربية والتعليم، مع إشراك الجمعيات والمنظمات المحلية والوطنية والعربية والدولية لتقنين كلّ من زواج الأطفال وختان الإناث وغير ذلك من الممارسات الضارة والحدّ منها، بما يشمل رفع السن القانونية للزواج.
35. سنّ/تفعيل قانون إلزامية التعليم المجاني، وخاصة في المناطق النائية.
36. رفع الوعي بالصحة الجسدية والجنسية للفتيات، مع إشراك الفتيان في ذلك، من خلال خلق برامج مشتركة تضم شباباً من الجنسين حيثما أمكن كمجموعات مستفيدة، وكذلك رفع وعي أولياء الأمور.
37. توفير صناديق وقروض صغرى لدعم المشاريع الشبابية وريادة الأعمال والتشغيل الخاص بالشباب.
38. تغيير الصورة النمطية والسلبية عن الفتيات، وتطوير برامج خاصة بحماية الفتيات وتمكينهنّ، بما في ذلك الفتيات ذوات الإعاقة.

39. تشكيل لجان استشارية للفتيات ومن الفتيات كوسيلة لزيادة إدماجهن في تصميم التدخلات وعمليات صُنع القرار من خلال برلمانات الفتيات وتحديد كوتا معيّنة مخصَّصة للفتيات كبرلمانيات شابات.
40. ضرورة إدراج مصطلحات الفتيات والنساء في السياسات الوطنية مثل الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالشباب، الموجودة والتي هي بصدد التطوير.